جـــامـــعة قـــاصدي مربـــاح – ورقلة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع:

ظاهرة الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية فـــي الجزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري

من إعداد الطالبة :

كروشي فريدة

تحت إشراف الدكتورة:

شليغـم عنية

السنـــة الجامعية

2013/2012

الإهـــــــــــــــــــــــــــــداء

إلى

أمـــي

التي وهبت نفســــــــــــــــــها لأجلنـــــــــــــــــــــــــــــــا

إلى

أخواتي إلى

أخي عبد الرزاق

إلى

روح أخي عمر الذي وفته المنية وأن بصدد إعداد هذا العمل

المتواضع راجيتا من الله أن يتقبل روحه

الطاهرة

إلى الذين ساعدوني من قريب ومن بعيد

إلى رفيقتي خضرة قاسمي

إلى الأستاذ الدكتور

قاوي إبراهيم الذي كان سند لي طيلة سنوات الدراسة إلى جميع

أساتذتي في قسم العلوم السياسية

كلمة شكر

شكري الجزيل أقدمه لأستاذتي

الكريمة

الأستاذة الدكتـــــــــــــــــورة , شلـــــــيغـــــو

غنية

التي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليها فأنارت لي الطريق

وكلما دب اليأس في نفسي وفكرت في التوقف زرعت فيا الأمل

لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة زودتني بها وكلما

طلبت كمية من وقتها الثمين وفرته لي بالرغم من مسؤولياتها

وإلى جميـــع

أساتذتي بقسم العلوم السياسية

الملخص:

الملخص :

تعتبر الحركات لاحتجاجية إحدى أهم أساليب الحركات الإجتماعية، بحيث تسمح الاحتجاجات ،للفرد بتعبير عن مطالبه من خلال المظاهرات والمسيرات ،والإضرابات ،إن الحركات الاحتجاجية ظهرت منذ الستينيات كأسلوب عمل للحركات الإجتماعية في تغيير الواقع نحو الأفضل ، بهدف تحقيق إصلاحات سياسية أو تغيير هياكل .

أما الجزائر فقد عرفت حركات احتجاجية مطلبية عديدة ،ظهرت مع الصراع الفكري حول التعريب بين المفرنسين والمعربين سنة 1979 ، ثم الحراك الإحتجاجي الأمازيغي حول أزمة اللغة و الهوية في أفريل1980 إلى غاية 2001،أين تم الإعتراف الرسمي بلغة الأمازيغية لغة رسمية ،وفي تتابع الحراك الإحتجاجي ،جاءت أزمة أكتوبر1989، التي عبرت عن إرادة السلطة في تغيير ،حيث بادرت السلطة السياسية بإصلاحات سياسية خلال1988 ،بتعديل دستوري ،ثم إصلاح القوانين سنة 1989.

وفي نفس الوقت عرفت الجزائر بعد التعددية السياسية صعود المعارضة الإسلامية ،ممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي مارست الضغط السلطة من خلال الإضرابات ، والمسيرات ، محاولتا بذلك ،تبليغ مطالب الشعب في تغيير الأوضاع المزرية ،لكن هذا الحراك انتهى بإدخال الجزائر في دوامة من الفوضى .

بعد ذلك جاءت الحركات الاحتجاجية في عام 2011 ، أين شهدت الجزائر حراكا مطلبيا اجتماعيا ،قابلته السلطة السياسية أحيننا بالقمع ،وأحينًا أخرى بالقمع ،أحينًا بالاحتواء ، لكن مخرجات العملية السياسية كانت إصلاحات قانونية ،في مطلع 2012، فلم تكن هذه الإصلاحات مطالب الشعب الذي يعاني أوضاعا اجتماعية و إقتصادية مزرية بل كانت إرادة النخبة الحاكمة لتمرير إصلاحاتها ، دون أن يكون لهذا الحراك الإحتجاجي أي أثر في الإصلاحات السياسية .

Apstrast:

Comlining Moveents are considers as one of the must important ways of social movements ,as they allow people to express their needs throwgh strikes and demons and trtions . complaining movemente appeared in 1960 as a way to chang in to in to the best or to improve the social situations in order to achieve politicol amenents .

In Algeria ,complaining movement were spread and knaown with the mental conflict abont in 1979 and the complaining about the Amazigh langwage and identity since April 1980 to 2001 when an official Languge .

In addition to these movements there were the crisis of October1988 that spoke abaut the best , the anthouity wishes in changing the situations to the best ,thus , there were a con stitutional modificaatio in 1988 .

In1989 there were what is called multiplicity in Algeria , when the " Islamic Front For Save " squeezed the an htority through strikes and demonstattion

To convey the citizens , wiches and aims which are the changing of bad bivring cituations ,these mouvement made Algeria live in an enpty circlen and in disorder

In 2011, Algeria witnessed some social complaiing movement which were wnsupportes by the anthorty .

In2012 peple want to change in to the best through strikes and demonstrations but without any ressult.

مقدمـــــــــة

لقد كانت الحركات الاحتجاجية ظاهرة تاريخية ، فقد برزت في فترات تاريخية مختلفة منذ أربعينيات القرن الماضي في أوربا ،ثم عادت للخمود في نهاية الستينيات إلى غاية السبعينيات إلا أن بروزها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو فقد لعبت دور ا مهما في طرح العديد من القضايا .

دخل الاحتجاج منذ منتصف التسعينيات مرحلة التنظيم السلمي ،وتحول مضمون المطالب داخل الحركة الإحتجاجية ، وذاك بحكم الإمكانية التي أصبح يقدمها الخطاب السياسي العالمي " الديمقراطية وحقوق الإنسان "، ومن فالأشكال الجديدة للإحتجاج مثل ،الإعتصام ، والتظاهرات في المجال العام ،وحركات البطالين ، وحركات السكان ،الحركات الإحتجاجية الخاصة بالعمال المأجورين ،كلها مظاهر تعكس بداية تكسير عملية التطويق التي أحكمتها السلطة على المجتمع في المراحل السابقة ومنذ ذلك تزايدت الحركات الإحتجاجية وتنوعت مطالبها .

فما شهدته الساحة العربية في هذه الفترة من تزايد للحركات الإحتجاجية يجسد التطور الإيجابي ،في إختيار المجتمعات لطرق التي تأثر وتضغط بها على السلطة لمواجهة المشاكل الاجتماعية والعمل من خلال هذا الحراك إلى وضعا أفضل لا سيما في ظل استمرار الإستحواذ على السلطة من قبل فئة قليلة وتهميش لعدد كبير من الفئات الإجتماعية .

لقد عرفت الشعوب طيلة السنوات الماضية و إلى وقت قريب إحدى أهم وسائل الحركات الإجتماعية التي تعبر دائما عن الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين للتغيير السياسات أو الهياكل القائمة ، فالحركات الاحتجاجية وبهدف تغيير الأوضاع القائمة في بلد ما تحاول أن تنطوي ضمن الفضاء العام للحركات الإجتماعية الذي يبحث في استمرارية نحو تحسين الأوضاع وتحقيق إصلاحات تخدم المجتمعات التي تعيش حالة من الحراك الاجتماعي الدائم والمتنامي في نفس الوقت .

فالشعوب التي تعتمد على الحركات الإحتجاجية في تغيير أوضاعها نحو الأفضل بطرح القضايا العالقة على صانع القرار الذي يملك القدرة على تحسين الأوضاع الإجتماعية ،تبحث دائما عن الإطار العام الذي يخرجها من دائرة الأوضاع السيئة نحو الأفضل ، فالحراك الاحتجاجي الذي شهدته المنطقة العربية في الفترة الأخيرة كان له أثره الكبير على الحراك المجتمعي في الجزائر خاصة خلال الفترة الأخيرة ، مما ساهم في تحريك الشارع الجزائري للبحث عن تغيير الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية ، و التي تعاني منها الطبقة الوسطى والطبقة الأخيرة ،وهذا بهدف تحقيق البديل ،من خلال الإصلاحات السياسية .

1/أهـــــمية الـــــــــــــدراسة :

أن لهذا الموضوع أهمية بالغة سنحاول إدراجه ا في نقطتين رئيسيتين ومتكاملتين هما ، النقطة الأولى: تتمثل في الغوص في تاريخ الحركة الاحتجاجية ومعرفة التطور التاريخي لهذه الحركات الاحتجاجية في الجزائر والتعرض إلى مختلف محطاتها إلى غاية الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال عام 2011 هذه السنة التي عرفت حراك مجتمعيا على مختلف المستويات خاصة الساحة العربية وما لها من إنعكاسات على الجزائر .أما الثانية فهي معرفة مسار الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر وتأثير الحركات عليها قبل و بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 إضافة إلى التعرف إلى الإصلاحات السياسية لعام 2012 و التي جاءت بمبادرة من السلطة السياسية ، لما لها من أهمية يكتسبها الباحث في العلوم السياسية حيث هي مجال خصب للدراسة والتحليل وتطبيق النظريات والمقاربات التي كانت طيلة سنوات الدراسة مجرد إطار نظري يحتاج إلى الإسقاط على الواقع ومحاولة قراءة الواقع بطريقة أكاديمية بعيدة عن ما تتناوله الصحف من تحليل وكذالك محاولة تقييم للحالة أو إستشرافها .

2/الهدف من الدراسة:

إن الهدف من دراسة هو إبراز نقطتين هامتين ، الأولى متمثلة في : ظاهرة الاحتجاجات و إبراز جوانب تأثير هذه الحركة الاجتماعية التعبيرية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر وتوضيح كيفية تعامل السلطة السياسية مع هذه الحركات الاحتجاجية التي ظهرت خلال الفترة الأحادية وكانت لها امتداداتها و حتى فترة التعددية أما الهدف الثاني : هو معرفة الطريقة التي تتم بها الإصلاحات التي بلدرت بها السلطة السياسية وطريقة إستعابها للمطالب المجتمعية لحل الأزمات وصولا إلى آخر الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 2012/2011 . ومن أهداف الدراسة أيضا محاولة الوقوف على الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر ، والأهداف العام هي فهم الحركات الإحتجاجية في سياقها العام وعلى الطريقة الجزائرية ومعرفة ما إذ كان ينطبق هذا على الحراك الإجتماعي في الجزائر

3/مبررات اختيار الموضوع :

إن من بين أسباب اختياري لموضوع أثر الحركات الاحتجاجات ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية ، وهي:

أولا مبررات ذاتية :لعل أول سبب لاختياري للموضوع هو رغبتي في تناول هذا الموضوع ثم يأتي السبب الثاني و هو المبرر الموضوعي: وهو قلة المراجع التي تتناول دراسة تأثير ظاهرة الاحتجاجات وأثرها على مسار الإصلاحات ،ما يجعل من البحث المتخصص في العلوم السياسية يبحث جاهدا للوصول إلى الإجابة عن الإشكال القائم لاسيما وأن الفترة الحالية وما تعرفه من غليان إجتماعي حتى يضعه في إطاره النظري محاولا فهم ما يجري من حوله لكن ضمن إطار أكاديمي ممنهج و كذلك معرفة مدى ضغط الحركات الإحتجاجية على السلطة السياسية التي تسعى من أجل إيجاد الطريقة الصحيحة لحل الأزمات ، وفهم الأليات التي تتم بها موجهة هذه الحركات وكيفية احتواء السلطة لهذه الأزمات والطرق التي تقابل به السلطة الحركات الاجتماعية بصفة عامة والحركات الإحتجاجية بصفة خاصة .

4/إشكالية الدراسة:

يطرح هذا البحث إشكالية العلاقة التأثيرية ، علاقة التفاعل المفروضة بين الحركات الاحتجاجية و الإصلاحات السياسية أو بين الاحتجاجات وبين السلطة السياسية وكيفية تعامل هذه السلطة ، مع هذه الحركات المطلبية و بطريقة استفهامية يمكن طرح الإشكالية البحث على النحو التالي : كيف أثرت ظاهرة الاحتجاجات على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ؟

5/فرضيات الدراسة :

وللإجابة على هذه الإشكالية تطلب مني البحث أن أضع مجموعة من الفرضيات التي سنحاول من خلالها الوصول إلى فهم التأثير الذي تمارسه الحركات على السلطة لتحقيق مطالبه المجتمعية التي تكون في أغلب الأحيان هي في الغالب مطالب مشروعة قد أقرها الدستور ،والقوانين المنظم له مثل :السكن والشغل والحق في التعليم الجيد والحق في الأجر ....الخ و انطلاقا من الواقع الجزائري الذي شهد الفترة الأخيرة حراك اجتماعيا كبير ،ومن المادة العلمية التي تحصلت عليها توصلت إلى صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: إن الحركات الاحتجاجية المطلبية تؤدي إلى إصلاحات سياسية

الفرضية الثانية:كلما كانت الحركات الاحتجاجية واعية كان تأثيرها أكبر على مسار الإصلاحات السياسية

الفرضية الثالثة : كلما كان هناك حراك إجتماعي واعي ومنظم كان هناك إصلاح سياسي في المقابل

6/المقاربات المنهجية :

يعد منهج الدراسة بمثابة الطريق المؤدي إلى كشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل الباحث الى نتيجة ، أما المنهج المستعمل في هذه الدراسة فهو المنهج

الوصفي الذي من خلاله يتم عرض وصفي للظاهرة الإجتماعية التي يهتم الباحث بدراستها حتى يتيسر له فهمها و إدركها، كما إستخدمت منهج دراسة الحالة بإعتبار الدراسة تتناول حالة الجزائر ،هذا المنهج الذي يعتمد على إختيار وحدة واحدة للبحث فهو يساعد على وصف الظاهرة محل الدراسة ،كما أن إستخدم المقاربات المنهجية تساعد الباحث لإختبار فرضياته التي وضعها للموضوع البحث .

7/ تقسيم الـــــــــــــدراســـــــــــــة :

حسب المادة العلمية المستعملة و المتوفر في هذا البحث و حسب الإشكال المطروح لمعالجة هذا البحث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين ،فصل أول عبارة عن إطار نظري :

ال فصل الأول : وهو إطار نظري يتناول الإطار المفاهيمي للحركة الاجتماعية بإعتبارها السياق العام الذي تنطوي ضمنه الحركات الاحتجاجية ،ثم تعرضت لتعريف الإصلاح السياسي والدوافع الأساسية لتحقيقه .

ا لفصل الثاني : سنتناول من خلاله تطور الحركات الاحتجاجية وتعرض لأهم الحركات الاحتجاجية في الجزائر، إنطلاقا من الحراك الثقافي حول أزمة التعريب ثم الأزمة البربرية ،فالتعددية الاحتجاجية ، وصولا إلى الحراك الاجتماعي الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال العاميين الماضيين 2012/2011 وتطرق في المقابل ذلك إلى أهم الإصلاحات السياسية التي عرفنها .

8/ الدراسات السابقة:

و يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى :

الدراسا ت النظرية: و التي تطرقت إلى مفاهيم ومصطلحات الحركات الاحتجاجية ،الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي ،الأسباب والدوافع،وهي كتابات معن الخليل العمر حول الحركات الاجتماعية ، ومقالات عمر الشوبيكي ، وإبراهيم غانم البيومي .

أما الدراسا ت التطبيقية المهتمة بالحركات الاحتجاجية والإصلاحات السياسية فقد تعرضت بعض الكتابات الجزائرية والأجنبية لهذا الموضوع ،لكن من زوايا أخرى ،دون تطرق لدراسة التأثير ، فقد عبد الناصر جابي في دراسات ه المختلفة للحركات الاحتجاجية في الجزائر،بالإضافة إلى دراسا ت مصطفى بلعور حول موضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر ، وكذا إلى دراسة عثمان سعدي حول قضية التعريب في الجزائر ، و دارسات دراسات عبد العالي دبلة وعبد القادر عبد العالي حول مسار الإصلاحات التي عرفها النظام ، بالإضافة إلى العديد من الدراسا ت الأخرى التي تتناول الجانب القانوني مثل دراسة عبد الله بوقفة والعديد من المقالات التي تتناول تحليل الحركات الاحتجاجية و التي تمت الاستعانة بها .

9/ حدود الدراسة و صعوباتها:

إن المقصود بحدود الدراسة هو رسم الإطار الجغرافي والزمني لها ، يتمثل التركيز في دراستنا على حالة الجزائر فسنتناول تطور التاريخي الذي عرفته الحركة الاحتجاجية والإصلاحات السياسية، أما الإطار الزمني ،فإن البحث يغطي فترة الثمانينات هذه المرحلة التي عرفت تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة و متسارعة و إلى غاية الإصلاحات السياسية لسنة 2012 ،و فيما يتعلق بصعوبات الدراسة فإنها تتمثل في قلة المراجع المتخصصة خاصة المراجع التي تدرس

تأثير الحراك الاحتجاجي الاجتماعي على الإصلاحات السياسية ،بالإضافة إلى انعدام الدراسا ت الأكاديمية للموضوع الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر خلال السنتين 2011-2012 .

الفصل الأول:

الإطار النظري للحركات الاحتجاجية والإصلاح السياسي

تعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة تعبيرية مجتمعية تنطوي ضمن الإطار العام للحركات الإجتماعية و تهدف إلى إحداث تغيرات في النظام الإجتماعي و السياسي و الإقتصادي القائم في الدولة فهي تنتج عن مؤسسات المجتمع وتنظيماته المدنية الصريحة و التنظيمات السياسية المستترة – غير الصريحة – لتجد لنفسها الوسائل التعبيرية المناسبة وهذا لبلوغ أهدافها فهي تسعى لتحقيق نتائج مجتمعية والعمل على تطوير النظام الاجتماعي للصالح العام فهي تسعى لإيجاد حالة من الاستقرار الاجتماعي وتحسين الأحوال الاقتصادية و المساهمة الفعالة في السلطة السياسية

في حين تمثل الحركات الاجتماعية طاقة بشرية حيوية لها القدرة على ممارسة عملها بشكل دؤ وب و العمل على تطوير النظام الإجتماعي للصالح العام فهي تظهر إلى الوجود على حد تعبير عالم الاجتماع الأمريكي "هربرت "بوجود قلق اجتماعي بإعتباره المدخل الأول فهو يمهد الطريق لظهور فعل جماعي جديد يتبلور في صورة أشكال من الحركات

الاجتماعية التي تبدأ غير منظمة ثم تصل إلى مرحلة متقدمة من التنظيم وتكون وليدة التغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن .

بينما يعد موضوع الإصلاح السياسي من المواضيع الحديثة نسبيا إذ برز استخدامه في مطلع القرن الحالي وتداخل مع العديد من المفاهيم منها التنمية السياسية و التغيير السياسي الذي سبق أن ظهر في عقد الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي ثم عاد كفرع حديث من علم السياسية يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي ويقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية التي تلتقي في الكثير من جوانبها مثل الإصلاح والتحول الديمقراطي وتعددية السياسية وغيرها من المصطلحات المتداخلة في معانيها .

في حين يشير مصطلح الإصلاح السياسي أيضا إلى فكرة بناء الديمقراطية و تطوير تنظيم سلطات الدولة و تحقيق المساءلة و التركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين التي كفلها لهم الدستور والقانون .

ومنه فالإشكال الحاصل ، كيف أثرت ظاهرة الاحتجاجات على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر ؟

ومنه سيتم التطرق في هذا إلى الإطار النظري إلى تعريف الحركات الاجتماعية وخصائصها ، ثم تعريف الحركات الإحتجاجية وأسبابها ، تعريف الإصلاح السياسي و دوافعه .

المبحث الأول: الحركات الاجتماعية وخصائصها

تعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة تعبيرية تهدف إلى الدفع عن المصالح المجتمعية فهي من أدوات التغير فوجود حركات احتجاجية تعبر عن أساليب جديدة في الفكر والعمل الاجتماعي و البحث عن أنماط و ممارسات جديدة مع التغيرات الاجتماعية بما يتجاوز الأنماط التقليدية ومن وقبل الخوض في مضمون الحركات الاحتجاجية تجدر الإشارة إلى الأساليب أو أدوات الضغط التي تستعملها الحركات الاجتماعية وسيتم التطرق بشئ من التفصيل لأحد هذه الأساليب ألا و هو الحركة الإحتجاجية ، فالغوص في دراسة الحركة الإحتجاجية يتطلب منا وضعها في السياق العام ألا وهو الحركات الاجتماعية، فقبل التطرق للحركات الإحتجاجية لابد أن نتناول الإطار العام الذي تنشط ضمنه و من هنا سنحاول التطرق للحركات الاجتماعية من خلال تقديم للحركة الاجتماعية ثم تعريفها في المطلب الأول ، ثم التطرق لخصائصها في المطلب الثاني .

يعتبر موضوع الحركات الاجتماعية من أكثر المواضيع التي تقترن بالنشاط الثوري لأنه ينبه أفراد المجتمع حول ما يسود مجتمعهم من فساد سياسي ومالي وإداري لكي يحفز عندهم روح اليقظة و النهضة الجماعية سواء أكان على المستوى الوطني أو المحلي، أو السياسي تمهيدا للتغيير السياسي، ومن أجل بلوغ جوهر الحركة الاجتماعية لابد من التمهيد لها من زاوية التغيير الإجتماعي لأنه يحتوي على الصورة الحية النابضة والصادقة على بذورها ونموها ونضجها وبالذات في الحياة الاجتماعية المعاصرة التي إحتوت على العديد من التغيرات الاجتماعية في أنماط العيش اليومية ، مثل الحراك الاجتماعي و صراع الطبقات الاجتماعية .

إن للحركات الاجتماعية مطالب تحرك العمل الجماعي سواء كان ذلك يتعلق بإحداث تشريعات إجتماعية أو تغيير النظام القائم، فهي ليست مجرد حركة إحتجاج ولكنها محاولة جماعية لتغيير المجتمع لذلك فهي تمثل نقطة محورية للصراع الإجتماعي فتبقى

الخصومات الحركة الاجتماعية جاهدةً للحصول على صفة التمثيلية الإجتماعية من خلال جعل نفسها الناطقة الرسمية بإسم فئات محددة من السكان أو المهن أو النشاطات ، إن الفكرة الرئيسية في نشاط الحركات الاجتماعية هي فكرة تغيير الوضع القائم هذا التغير يتعلق بالنظام الإجتماعي ومن هنا سنحاول التطرق إلى تعريف الحركة الاجتماعية من خلال هذا العنصر.

المطلب الأول : تعريف الحـــــــــــــركة الاجتـــــــمـــــــاعية

إن الخوض في مفهوم حيوي تعج فيه الحياة الاجتماعية والسياسية والمصالح الاقتصادية بسبب تأثير المتغيرات العديدة التي تؤدي إلى حدوث موجات شغب أو مظاهرات ، هذه الأحداث لها مغزى لأنها تكون مقدمات لموجات تغير اجتماعي لابد أن تؤخذ في كل الأحوال كجزء من عملية التغيير حيث أن الفعل الاجتماعي يثير تحديات سواء للسلطة أو للقوى التي تسعى للإبقاء على الوضع القائم و ه نا ينمو الفعل الاجتماعي باطراد فيتخذ في إطار دراسات الحركات الاجتماعية التي تمثل جزءاً من دراسة الصراع والتغير الاجتماعي [1].

ويمكن القول أن الحركات الاجتماعية أصبحت عاملا من العوامل المحددة لعملية التغير الإجتماعي ومن هنا لا بد لنا من تعريف الحركات الاجتماعية وقد عرفها تم تعريفها من قبل مجموعة من الباحثين على النحو التالي:

من أبرز التعريفات للحركات الاجتماعية تعريف "تيرنرو كليان": على أنها فعل جمعي فعال لها القدرة على دفع عملية التغيير الاجتماعي إلى مراحل تطورية متقدمة ، يؤكد هذان الباحثين على أن الحركة الاجتماعية تمثل طاقة بشرية حيوية لها القدرة بشكل دؤوب على تطوير النظام الاجتماعي للصالح العام وليس الصالح الفئوي

وقد عرفها كل من "كيرات لانج " و" كلاوي لانج " :

على أنها فعل جمعي أساسي في تصرف الأفراد متضمنا أبعادا واسعة النطاق في حياتهم العامة من أجل تحقيق أثار فعالة في النظام الإجتماعي تهدف إلى تهذيب وتطوير مساراته للوصول إلى غايات إجتماعية أسمى وأرقى .

وتعرف الحركة الاجتماعية أيضا :

على أنها محاولة جماعية تحاول تعديل أو تبديل أو تغيير النظام الإجتماعي القائم ،تبدأ هذه المحاولات في المطالبة بتصحيح بعض المشاكل القائمة في المجتمع من أجل إرساء أنماط جديدة في مجريات الحياة الاجتماعية والتي تنتج من خضم الاضطرابات الاجتماعية السائدة في أرجاء المجتمع لتعكس عدم رضا الناس وشكواهم وتذمرهم وانزعاجهم عما يحدث في مجتمعهم من فساد إداري ومالي وسياسي وظلم واضطهاد أمني وفكري متأملين إصلاح ما هو فاسد وتجنب ما هو قاهر ليعيشوا في مستوى أكثر أمانا .

وتعرف الحركة الاجتماعية على أنها محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائ م ، كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير و أنها تعبر عن التحركات الجماعية لفئات أو جماعات أو منظمات بهدف انتزاع حقوق أو مواجهة مخاطر ويشترط في ه ذه التحركات أن تكون

---

[1]/_ معن خليل العمر ، **الحركات الإجتماعية**. رام الله:دار الشروق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2010 ، ص 49.

جماعية في الهدف والحركة .

إلا إن عالم السياسة الأمريكي "تشارلز تيلي (Charles Till) و الذي ينتمي الى المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي يقدم من خلال كتابه الحركات الاجتماعية (1768-2004) تعريفا واضحاً ومختصراً يمكن القول بأنه ما قل ودل في تعريف الحركات الاجتماعية، حيث وصفها على أنها:"سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصّبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد"

وقد تم تعريف الحركات الاجتماعية أيضا : بأنها ذلك الجهد الموحد و المتصل الذي تقوم به مجموعة من الأشخاص لها أهداف مشتركة وقد يكون معناها أكثر تحديدا ليدل على الجهد الذي يتجه نحو تعديل أو إستبدال أو هدم نظام اجتماعي قائم .[1]

المطلب الثاني :خصائص الحركـــــــــــــــــــــات الاجتماعية

ومن بين أهم خصائص الحركات الإجتماعية التي يمكن التطرق لها و تقديم شرح بسيط لها تلك التي تطرق لها العديد من الدارسين و المهتمين بالحركات الإجتماعية يمكن التطرق لها في مجموعة من النقاط هي كالتالي :

1 -أن من أهم المظاهر المصاحبة لنشوء الحركات الاجتماعية وجود" سلوك جمعي أولي " يعبر عن أساليب جديدة في الفكر والعمل الإجتماعي للبحث عن أنماط التكيف مع التغيرات الإجتماعية بما يتجاوز الأنماط التقليدية و أنها عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت دعائم نظام جديد في الحياة .

2 -أنها تعبر عن حالة من القلق وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة ومن الرغبات والآمال التي تحقق نظام جديد وكلما نمت الحركة الاجتماعية إكتسبت شكلا أكثر و اتسمت بتقاليد مميزة كما تتميز بقيادات مستقرة وتندرج في الوظائف وتتحدد قيمها وقواعدها الإجتماعية .[2]

3 -هي حركة جمعوية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة و لا تستبعد من هذا المفهوم الحركات العنيفة غير القانونية والثورات التي تعدل من بناء المجتمع وبناء على ذلك لابد أن تتضمن هذه الحركات الاجتماعية حد أدنـــى من التنظيم بالإضافة إلى أن إلتزام الحركات الإجتماعية بالتغيير و التنظيم الذي يميزها إنما يرتكز على الإرادة الواعية والإلتزام بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاركة الإيجابية .[3]

المبحث الثاني:الحركات الاحتجاجية و أسبابها

---

[1] /_ معن خليل العمر ،المرجع السابق ،ص ص (52- 53) .

[2] /_ المدونون الأحرار ،**مفهوم الحركات الإحتماعية** . 2011/10/31 ، ص 12 .على الرابط :
http:// www.emasc.com/content.31/10/2011.p12.

[3] /_ إبراهيم غرايبة، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي** . مجلة العصر ،العد 32 ،29 ماي 2006، ص8 .

تعتبر الحركات الإحتجاجية وسيلة تعبير إجتماعية عن انشغالات ومطالب الشعوب المتزايدة أمام تصاعد قوة السلطة ،فهي الأسلوب الأفضل لنقل الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي ، الذي تعاني منه الطبقات المهمشة ،من أجل تغيير أوضاعها ومن خلال هذا الأسلوب الذي يندرج ضمن أساليب الحركات الإجتماعية التي تحاول تحقيق الأفضل .سنتناول خلال هذا المبحث وفي مطلبين ،تعريف الحركات الإحتجاجية من خلال المطلب الأول ثم في مطلب ثاني أسباب الحركات الإحتجاجية .

المطلب الأول: تعريف الـــحـــــــركة الاحتجـــــــاجية

تعرف الحركة الاحتجاجية أو الحركة التظاهرية : على أنها تعبير عن الرفض إما بالعبارات أو بالأفعال لحدث ما أو سياسات أو وضعيات ،فالمحتجون يستطعون أخذ مختلف الأشكال من متظاهر كشخص فردي إلى مظاهرات حاشدة فالمتظاهرون يمكنهم تنظيم أنفسهم بصفة جماعية(التنظيم) وهذا لإيصال صوتهم و محاولة التأثير على الحكومة وسياستها، فالمتظاهرين أو المحتجين يستطيعون أن يكونوا منظمة في إطار سلمي وهذا للوصول إلى أهدافها أي بمسيرات ومظاهرات سلمية وهذا لتحقيق أهدافها وبدون أن نتجاهل أساليب المظاهرات ألا وهي القوة و الضغط أو الإقناع لتحقيق أهدافها ونستطيع القول بأن المظاهرات والمسيرات السلمية تصنف ضمن قائمة المظاهرات المدنية ، فللمتظاهرين أو المحتجين لهم أشكال مختلفة و متعددة وأغلب الأحيان تقابلها الدولة بالقوة والقمع وهذا بسب الوضع الاقتصادي أو الديني أو الاجتماعي وأحيانا بالهيمنة الإعلامية ، ويلجأ المتظاهرين إلى المظاهرات المفتوحة أين يعبرون عن الرفض العام للسلطة أو إجراءات حكومية معين.

وتعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكا ل متنوعة من الإعتراض ،تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الإلتفاف حولها وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية و خاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكال هادئة أو هبات غير منتظمة[1].

ف الاحتجاج هو وسيلة الضعفاء للتأثير على السلطة الحاكمة. وهو يكمل وسائل أخرى للتأثير مثل الأحزاب (سن القوانين) والمرافعة القضائية أمام المحاكم. والاحتجاج الجماهيري هو وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة ، منذ سنوات الستينيات، فهناك تغير جذري في قراءة المظاهرات الاحتجاجية. إذ أصبح الاحتجاج الجماهيري إحدى الوسائل الشرعية للتأثير واعتبر أنه جزء من حرية التعبير .[2]

إذ يمكن اعتبار الاحتجاج الطلابي في فرنسا عام 1968 كمساهم رئيسي في تغيير الوعي بصدد مفهوم الاحتجاج. وشلت حركة الطلاب الاحتجاجية الحياة الاقتصادية في فرنسا، وقام العمال أيضا بالاحتجاج واحتلال المصانع والطرق.

---

[1] ربيع وهبة ، **الحركات الإحتجاجية تجارب ورؤى** .القاهرة : المنتدى العربي للدراسات ،2010، ص ،ص (12-15) .على الرابط http://www.Goodreads .com/books/shwo/1075171 .

[2] /_ سعد الدين عمرو، **الحركات الإحتجاجية في الثورات العربية** ،مجلة الدراسات الفلسطينية ،العدد 86،2012 . على الرابط : http://www.palestine –studies.org

المطلب الثاني: أسبـــاب الحركـــــات الاحتجاجية

إن للحركات الاحتجاجية جملة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها وبروزها في شكل حركة مطلبية تدافع عن مطالب مجتمعية معينة وهذا نتيجة توافر مجموعة من الأسباب سنحاول ذكرها من خلال هذا المطلب كمايلي:

1/ الغلق السياسي: يشكل الغلق السياسي طوقا خانقا على جميع الحريات الفردية والجماعية وفتح المجال واسعا أمام كل أشكال المحسوبية و التعسف والظلم الاجتماعي الذي تفننت في ممارسته مجموعات من زبانية النظام السياسي المتنامية في مختلف أرجاء الهياكل الخاصة بالدولة الوطنية التي لم يبق من وطنيتها امتياز، سوى الاسم ،وقد تحولت إلى مؤسسة عائلية [1] تدهور الأوضاع الاقتصادية :

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية على حد سواء إلى بروز المصاحبات الأساسية لعملية الإنفتاح الاقتصادي فقد أدى تفكيك البنية الاقتصادية المحلية وزيادة وتيرة المضاربة،والربح السريع وغير المشروع ،وندرة المواد الغذائية الرئيسة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية لقطاعات كبيرة من المجتمع وبشكل مثير للقلق و لم تطل حالة التدهور الإجتماعي الجماهير الشعبية لتزيدها فقرا فحسب بل إن الفوارق الاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة التي لا تملك، قد إزدادت إتساعا في عدة أقطار ، و أين كان الأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين، فإنه ليست بالمساواة أمام القانون أو المساواة السياسية على أهميتها تتحقق الديمقراطية فجوهر المساواة هو المساواة الإقتصادية وكما قال" لهرو" إن عدم المساواة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة تؤدي وباستمرار إلى استحالة المساواة وتؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص بين الموطنين وحل محلها تعرض الأغلبية للاستغلال وحرمانهم من حريتهم الإجتماعية وبذلك فإن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توفرت له ضمانات ثلاث هي :

أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره، وأن تكون له الفرص المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ،وأن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته ،ونظر "لاسكي" إلى مشكلة الفقر من زاوية أخرى فقال :إذا بدأ ،فهنا تصبح الحرية الاقتصاد في مجتمع ما يتأزم ويتدهور فهنا تصبح الحرية في خطر ،فالفقر يولد الخوف وهنا يبدأ الحكام بالخشية من الحرية ،لأنهم يشعرون بأن المحكومين لم يعودوا في يسر، وأنهم لم يؤمنون بأساليبهم في الحكم وأنهم أي المحكومين يتطلعون إلى شئ جديد،ويتوقون إلى أوضاع تمكنهم من القضاء على الفقر فإذ لم يعمل الحكام على إصلاح النظم الاقتصادية بالطرق السلمية اضطر المحكومين ولجأوا إلى العنف[2].

---

[1]/_ عمرالشوبيكي ،**الحركات الإحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والاجتماعي** ،القاهرة : المنتدى العربي للدراسات 2010 ، ص ص (5 - 6) .على الرابط .

http://www.Goodreads .com/books/shwo/1075171

[2] /_ عبد الناصر جابي ،**الحركات الاجتماعية في الجزائر** ، 2012 ، المركز الجزيرة على الرابط:

http://arbs fordemocrace.org/democracy/page4 .

بحيث تنشأ الحركات الاحتجاجية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني ، وهو ما يتزامن عادة مع تآكل دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتدور في فلك الحكومة رغبة ورهبة، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ وحتى أوقات الانتخابات نجدها تتوخى الابتعاد عن القضايا الملحة والخلافية، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.ويمكن القول بشيء من الثقة أن دور الأحزاب أصبح أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة.

3/ الإقصاء الاجتماعي :

إن من بين آليات الإقصاء الاجتماعي الإفراط في الاستهلاك الثقافي والذي يعني نشر ثقافة معينة من قبل النظام السياسي القائم يهدف إلى ترك الطبقات المهمشة بعيدة عن القرار السياسي وفي ظل غياب الوسائط السياسية و الاجتماعية ، يحافظ النظام على الدفع بالطبقات المهمشة على إتباع سلوك مغاير مع الطبقات الإجتماعية الأخرى إنطلاقا من استهلاكه لنمط معين من العيش و هو البحث الدائم عن الاستهلاك دون العمل على الإنتاج لأن ذلك يسبب مشكلة للنظام ، و بحدوث ذلك فإن الطبقات المهمشة تساهم هي كذلك في بقاء طبقتها وفرض الهيمنة المرتبطة بالطبقات السائدة في المجتمع وبتالي يصدر عن ذلك تهميش لهاته الطبقات الاجتماعية ولا يسمح لها بالمشاركة ،إن الاستهلاك المفرط لثقافة ما يمنع حدوث إندماج أو تعايش مع الثقافة المتدنية ولا يمكن التعبير عنها إلا في صورة سلبية ذاتية تدميرية تأنيبية ، إن تشجيع الإستهلاك على حساب الإنتاج يؤدي شرعية الإقصاء المتواصل و في ظل غياب الوسائط نتيجة الفروقات المتواجدة يجعل الفرد يتصرف كطبقة متدنية و في الإتجاه السلبي ويكون السلوك غير سياسي لطبقة الاجتماعية الثانوية المهمشة وينتج عن ذلك عدم إمكانية التواصل الإجتماعي أي عدم إمكانية الدفاع عن حقوقه وبتالي تنتج عنه عملية الإقصاء الاجتماعي ومختلف نقاط الاقتصادية السياسية والثقافية المرتبطة بالحياة الاجتماعية فبتالي سوف تتحدد جميع السلوكات الناتجة عن الفئات المهمشة .[1]

إن الإقصاء الاجتماعي المفروض على الفئات الثانوية المهمشة يحدد نوع العلاقة بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى في التنظيم الاجتماعي فكل فريق إجتماعي لكي يحافظ على هويته ومصالحه يسعى وراء العمل في شكل دائم فالطبقات الاجتماعية الثانوية المهمشة تتواجد في أسفل المستويات الاجتماعية و هي الأكثر تضررا جراء الصراع الموجود بين طبقات المجتمع ، إن الإقصاء الاجتماعي يتبعه حالة من التأنيب المستمر نتيجة طردها (للطبقات المهمشة) ووصفها بالطبقات المتدنية في المجتمع [2].

---

[1] /- Bernard Dumas et Michel Séguier, **construire des actions collectives** ,de velopper les solidarités ED,liyon,1997,page30 .

[2] /_ إبراهيم غرايبة، **ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟** . مجلة العصر، مصر ،العدد 16، مارس2007 ، ص،ص (12- 13) .

إن حالة الإقصاء الاجتماعي هي عملية شامل وهي متواجدة في الفضاء الفيزيائي والمكان الذي تحتجزه في العلاقات الاجتماعية (الموقع الفضائي لطبقات المهمشة) ،إن هذه الحالة من التهميش المفروضة على الطبقات تتراكم ولا يملك أحد القدرة على تحديد حالتهم الحقيقة بالضبط اتجاه المجتمع وليس ليهم القدرة اللازمة على تطوير ذلك أو تغييره ويعيشون تحت رحمة فكرة التخيل التي تؤدي إلى حالة راحة غير حقيقية و تصبح هذه الحالة كملجأ تسمح بالحماية من العالم الخارجي وهي مجموعة من حالات التخيل تقضي على العلاقة المباشرة مع العالم الحقيقي وهو ما يدفع نحو الانعزال والابتعاد عن المجتمع ،بالإضافة إلى ذلك لا يمكن بعد ذلك لهذه الطبقات المهمشة أن تفرض وجودها أو رأيها السياسي وبذلك فإن عدم الرضا عن الذات يولد عند الشخص رفضه لكل ما حوله والدخول في حالة إحباط مدمرة وهذا ما يؤثر على وضعيته في المجتمع و مع الوقت سيكره من يرفضه ويبعده عن الإدماج الاجتماعي .وهذا ما يولد عنده إحساس بالاندفاع نحو الثورة المتواصلة وعدم القدرة على تغيير الأحداث والقواعد السائد في المجتمع

إن هذه الظروف تدفع بالفرد إلى خلق ميكانزمات لفرض الذات بالنسبة للطبقات المهمشة والدفع بها لمعايشة الطبقات الاجتماعية الأخرى ومنه تخطي الصعوبات والآلام التي يعانون منها ،إن الفرد يتقبل الطبقات المهمشة التي ينتمي إليها ويصبح الوضع عادي و السلوكات الموجهة اتجاهه يراها صحيحة ويتقبلها بما أنه لا يستطيع تغيير الأوضاع و القوانين الاجتماعية السائدة .

أن الطبقات الاجتماعية المهمشة تعيش تحت تبعية التصور غير الحقيقي ويتضح ذلك في عدم وجود الضمير وعدم الإحساس به وهذا ما يؤدي نحو الطرد و الإقصاء الإجتماعي ولهذا يتجه الفرد نحو تكوين صور غير حقيقة لذاته في مكان غير اجتماعي حقيقي الذي تم تهميشه من قبل فتلك التصورات تضر بالفرد ويصبح الفرد يتقبل وضعيته ،التي ينتمي إليها وقبول الأفراد الذين يتواجدون من حوله ،إن الشخص المهمش محصور بين الفكرة الافتراضية والسلوك الشعوري الذي يحس به وكلها تؤدي إلى تدهور الوضع ،وهذا يؤدي بالفرد نحو إتجاه القضاء على الذات عبر سلوكات معينة.

إن حالة التهميش التي تتواجد داخل حدود الدولة وتعاني منها بعض الفئات الاجتماعية ،تسمح بتعايش الطبقات المهمشة مع باقي الطبقات الأخرى وتحقق البقاء اليومي لهاته الطبقة ،إن حالة التهميش تمنع تلك الطبقات و تؤثر سلبا على تواجد هذه الطبقات وعلى القيام ببعض الأعمال الجماعية دون إقصاء مجموعة ما ،إن حالة التهميش تؤثر سلبا على تواجد هذه الطبقة في المجتمع بحيث تسمح بخلق حالات هروب للأفراد المهمشين من وضعيات التهميش التي يعيشونها والدفع بهم إلى خلق تصورات تليق بهم وتبعدهم عن الواقع وتزج بهم في وضعيات يمكن أن يتقبلونها ويمكن أن يفرضوا رأيهم دون اللجوء إلى أفراد المجتمع و بتالي الإنعزال والإنفراد و هذا ما لا يخدم العلاقات الجماعية ،في المجتمع .إن إنتاج سلوكات ثانوية لدى الطبقات الثانوية في المجتمع تجعل التواجد الاجتماعي للفرد المهمش مربوط بكونه مقصى من قبل

الأفراد في المجتمع الذي يعيش فيه ، ولا تسمح له بتطوير أفكاره وفرض وجوده في ظل السلوكات السائدة في المجتمع التي تؤثر على مصير الفرد الذي يعيش حالة الإنغلاق في عالم بعيد عن العلم الحقيقي .[1]

ومنه تعتبر هذه الأسباب القوة التي تدفع بالحركات الاحتجاجية إلى الظهور و التعبير عن المطالب الشعبية التي تسعى القوى المجتمعية إلى تبليغها إلى الجهات المسؤولة و منه تغيير الوضع القائم بوضع أخر يكون أكثر ملائمة وأكثر مرونة.

المبحث الثالث: الإصلاح السياسي ودوافعه

إن الإصلاح السياسي هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوما محددا في العلوم السياسية لأن مضمون الإصلاح يتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن فترة إلى فترة تاريخية أخرى في نفس المجتمع فإذا كان الإصلاح بصورة عامة يقصد به تقويم المعوج و التغيير نحو الأحسن .

إن الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها و أساليب عملها و أهدافها و فكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية و قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات و الإشكاليات الجديدة و المتجددة باستمرار ، و الإصلاح هو تغيير من داخل النظام و بآليات نابعة من داخل النظام و بالتالي فإن الإصلاح السياسي يعني تطوير كفاءة و فاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية و الخارجية .

المطلب الأول: تعريـــــــــف الإصـــــلاح السياســـي

يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي عملية متعددة الجوانب تعبر عما تم في الواقع من إدخال تغييرات رئيسية وهامة في النظم السياسية في بلدان العالم الثالث بشكل خاص. وتشمل هذه العملية العديد من المبادئ مثل الإصلاح الدستوري، ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون، وانتهاء نظام الحزب الواحد والإقرار بنظام التعدد السياسي. ومن أهم السمات البارزة التي تميز الإصلاح السياسي قيام تكوينات المجتمع المحلي بلعب دور هام في عملية الإصلاح ودفع التطور الديمقراطي، إضافة إلي ذلك حدوث ظاهرتي التداول السلمي للسلطة والمشاركة في السلطة. مثل هذه المظاهر العديدة للإصلاح السياسي تعني حدوث عملية تغيير واسعة النطاق ومتعددة المستويات .

ومن هنا لا بد لنا أن نتطرق لبعض التعريفات التي أوردها الباحثين في مجالات مختلف ة لكنها تصب في مجملها في حقل الإصلاحات السياسية وقبل التطرق إلى تعريف الإصلاح السياسي سنحاول تعريف الإصلاح والإصلاح السياسي في المطلب الأول ثم التطرق في المطلب الثاني إلى دوافع الإصلاح السياسي .

فالإصلاح لغة : من فعل أصلح يصلح إصلاحًا، أي إزالة الفساد بين القوم والتوافق بينهم ، وهو نقيض الفساد [1]، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال، على ما تدعو إليه الحكمة و من هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ماهو مادي وما هو

[1] /_ B .Dumas et M.seguér, op.cit , p.p (34-35) .

معنوي .فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ،الإنتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء أي الانصراف عنه .أما قاموس "أكسفورد" فيعرفه:

ب أنه تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص،وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة وإزالة بعض التعسف أو الخطأ"،الإصلاح يوازي فكرة التقدم ،وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحوا الأفضل، وخاصة التغير الأكثر، ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني.

ويعرف الإصلاح السياسي :

بأنه التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيئ أوغير طبيعي،أو تصحيح خطاء أو تصويب اعوجاج ، ويمكن القول أن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج وبمعنى آخر فإنه يعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً [2].

والإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج ذو طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية ، وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلالات القائمة المراد إصلاحها ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى وأن لا يكون سريعاً ومفاجئاً، ويركز فيه على المضمون والجوهر لا الشكل، ويجب أن يتلازم مع البنى الفكرية القائمة لأن حالة التعديل يرى أنها حالة ذهنية بمعنى أن تكون مستوعبة ومدركة عقلياً من الخاصة والعامة على السواء ناهيك عن أهمية الشفافية والوضوح وألاّ يكون في طياتها غموض أو قفز نحو المجهول [3].

وعرفته الموسوعة السياسية أيضا : بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ،وهو تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها ،أن الإصلاح السياسي يبقى من المفاهيم المرتبطة بالتحول السياسي بل هو الآن من المفاهيم الأكثر انتشارا سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو على مستوى العمل الفكري والدراسات السياسية [4].

أما صمويل هنتغتون يعرف الإصلاح السياسي :

أنه عملية تغيير القيم أو الأنماط السلوكية التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة وعقلانة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا

---

[1] /_ هبة بوشقورة ، **الإصلاح السياسي مقاربة نظرية تأسيسية للمفهوم** .الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق : تبسة ،22-23 أفريل 2013 .

[2] /_ أحمد طعيبة ، **دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر** : الجزائر ، (رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، 2007)، ص ص (53-54).

[3] /_ مصطفى عبود، أميمة ،**مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي الليبرالي الجديد**، منتديات السعودية تحت المجهر،على الرابطة htt//www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.4/4/2010page no22.

[4] /_ عبد الوهاب الكيلاني ، **الموسوعة السياسية** ،الجزء الأول ،.بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الرابعة ، 1994، ص 223.

واستبدال مقاييس الولاءت بمقاييس الكفاءة ، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية ، و يقر صمويل هنتغتون في هذا التعريف بأن الإصلاح السياسي وهو عملية تغيير في النظام السياسي تهدف إلى القضاء على الولاءت الإ ثنية و علمانية الثقافة السياسية ،والتخصص الوظيفي للمؤسسات والتوظيف على أساس الكفاءة والعدالة في توزيع الموارد .

ويعرف قاموس" وبستر "للمصطلحات السياسية (1988):

الإصلاح السياسي بأنه" تحسين مظاهر سيادة القانون والشفافية و المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية ،وهو تجديد للحياة السياسية ،وتصحيح لمسار ،ولصيغها الدستورية والقانونية ،بما يضمن توافقًا عامًا للدستور ،وسيادة للقانون ،وفصل السلطات ،وتحديدًا للعلاقات فيما بينها" وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية [1].

أما عبد الإله بلقزيز فيعرف الإصلاح السياسي:

بأنه "عملية بناء كيانات سياسية أكثر استقرار وأكثر قدرة على تهذيب ،ويعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح . ومن جهة أخرى يرى المفكر أن الإصلاح السياسي هو التنمية العقلية والإدارة الرشيدة للموارد والإمكانيات والتوزيع المتوازن للثروة والحقوق الاجتماعية على الطبقات المناطق ومن هنا فإن الإصلاح السياسي ووفق لهذا التعريف يتمثل في بناء نظام سياسي مستقر ومتكامل له القدرة على تحقيق الاندماج من خلال تجاوز الانتماءات الأولية كما أنه يشير إلى ترشيد السلوك السياسي للنخب الحاكمة وتحقيق العدالة الاجتماعية .[2]

ويمكن أن نخلص من خلال هذه التعاريف إلى صياغة تعريف شامل بحيث يمكن تعريف الإصلاح السياسي كونه عملية تغير جذرية في شكل الحكم و العلاقات الاجتماعية داخل الدولة بين تشريعية و سياسية و إجتماعية ، تهدف جميعها لإحداث تغيرات جوهرية عامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبت .

المطلب الثاني : دوافـــــع الإصـــــلاحات السياسية

إن الإصلاح السياسي يحدث في بلد معين نتيجة لتوفر مجموعة من الدوافع التي تعتبر عوامل رئيسية قد تكون داخلية أو خارجية فدوافع الإصلاح السياسي ترتبط بالأوضاع الداخلية السائدة داخل المجتمع في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تشكل هذه الأوضاع ضغطا أو دافعا للنظام السياسي من أجل التغيير ومنه يمكن طرح جملة من الدوافع أهمها مايلي :

---

[1] /_ إلياس قسايسة و جهيدة ركاش، **الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق** ،الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق، تبسة : يومي22- 23 أفريل 2013 ، ص 3.

[2] /_ عبد القادر بن حمادي ،**آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية:دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر .** (الجزائر: رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2009)، ص ص(37- 38) .

1/ القيود المفروض على التعددية السياسية :

إن القيود الكثير المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب السياسية وعملها ،ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب .بمجموعة من العراقيل تحول دون نشأة وظهور هذه الأحزاب وبصفة خاصة عند إرتباط هذه الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو طائفية ،بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية المجحفة التي تضمنتها أغلب القوانين الإنتخابية في الدول العربية والتي يمكنها أن تسجل حولها الملاحظات التالية :

- إتاحة المجال للحزب الكبير أ و المهيمن وهو حزب السلطة ،الذي يتحصل على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.
- القيود القانونية إلى تفرض من قبل السلطة والتي تدفع لإستخدم العنف في الكثير من الأحيان .
- تسيس النقابات العمالية والمهنية ،فقد أثبتت التجارب العربية أن هناك ميل للزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة وإستغلالها في مختلف المواعيد الإنتخابية [1].

2/ تعطيل المشاركة الشعبية الفعالة :

فعندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها لكي تشارك من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث الإصلاحات التي تسعى إلى تحقيقها .

3/ ضعف المؤسسات التمثلية :

فعندما تصبح المؤسسات التمثلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها والمتمثلة في بلورت مصالح الأفراد والجماعات ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن إهتمامات الموطنين وعن قناعتهم الشئ الذي يجعل المواطنين يبحثون بإستمرار عن إصلاحات سياسية تهدف الى تنصيب مؤسسات قادرة على تمرير مطالب الشعب وتمثيله في المجالس المنتخبة والدفاع عن حقوقه .

4/ عدم تطبيق النصوص القانونية و الدستورية :

برغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب و التعددية السياسية و حرية الرأي إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة و التعدد إلا أنه و عند تحليل الواقع نلاحظ ما يلي :

أ- تصادم الحقوق و الضمانات بكثير من العوائق التي تعترضها فمعظمها تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين.

ب- يلاحظ أن السلطة محتكرة من يد فئة هي بذاتها التي أقرت التعددية السياسية وحرية الإعلام وفتح باب المنافسة.

5/ ضغوطات المؤسسات المالية الدولية :

---

[1] /_ سعاد عمير، محددات الإصلاح السياسي .الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق ، تبسة يومي 22-23 افريل 2013 ، ص3 .

يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات و الخيارات الاقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي مساعدلهتا المالية و الإدارية و الفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على القروض و التسهيلات الاقتصادية ،كما تشترط عليها تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائمة على الاقتصاد و خصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص و هو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في الاقتصاد و لجملتمع لقد سعت الدول الرأسمالية التي تمسك بزمام المعونة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل اقتصاديات الدول النامية على النحو الذي يحقق مصالحها الإستراتيجية و من هذا المنطلق ظهر مفهوم المساعدات المشروطة المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي و التي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينيات و أوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت ، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينيات و الذي تضمن المشروطية السياسية بالديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و دعم الحكم الرشيد [1]

كما أن إحداث قدر من الممارسات الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان يمثل ضغطا على الدول النامية للتحول من السلطوية وهو ضغط مؤثر إلى حد كبير بالنظر إلى اعتماد الكثير من الدول النامية على المساعدات الاقتصادية لإحداث ما تسميه بالإنعاش الاقتصادي . و كما تؤثر تلك المساعدات إيجابيا على شرعية النظم السياسية المتلقية للمساعدات فإنها بالمقابل قد تؤثر سلبيا على استقرارها ، خاصة عند تطبيق برامج التعديل الهيكلية الاقتصادية و بالتالي تظهر مؤشرات في إرتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستويات الدخل و الفقر و غيرها. في ظل هذا المشهد أدت تلك الإصلاحات إلى ثمن اجتماعي كبير تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء و محدودي الدخل وهم يمثلون الكتلة الأكبر من السكان في غالبية الدول العربية حيث أدت هذه السياسات إلى زيادة حدة التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية و ارتفاع معدلات البطالة في الدول المعنية ، الأمر الذي أوجد ظروفا مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي و العنف التي درج البعض على تسميتها باضطرابات صندوق النقد الدولي .

وفي الأخير لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح سياسي بدون القيام بإصلاحات دستورية و لا يمكن أن نتحدث عن الإصلاحات الدستورية في ظل غياب الآليات التي تفرضها. فالواقع الذي تعيشه القوى المجتمعية الإصلاحية،لا يحتاج إلى عناء كبير للتعرف عليه ، فثمة عوامل موضوعية منها طبيعة النظام السياسي، أولوية المطالب الاجتماعية لدى الشعب غياب ثقافة سياسية، ودستورية ، وعوامل أخرى ذاتية غياب الديمقراطية ، الانشقاقات وظرفية التحالفات، عدم الوضوح السياسي والأيديولوجي، المسألة المالية، تجعل من الدولة بحاجة إلى إصلاح، أي حاجة القوى الإصلاحية إلى إصلاح، وهذا ما يعقد من عملية الإصلاح السياسي، خاصة حينما تلجا بعض الأنظمة إلى سن القوانين بدعوى إصلاح إلى جانب إستراتيجية إقصاء الخصوم و إدماج بعضهم في اللعبة السياسية بشروط مجحفة إن مطلب الإصلاح السياسي يتطلب إشراك قوى الإصلاح في العملية التشريعية ، وما يقتضيه ذلك من تأمين الوصول إلى المجالس التمثيلية، بإصلاح الأنظمة الانتخابية، وتوسيع هامش الممارسة الديمقراطية والحرية الإعلامية . وتتطلب عملية الإصلاح السياسي ، إصلاح إداري مالي فالإدارة الفاسدة تقوض ما تم إصلاحه .

---

[1] /_ محمد بوضياف ،**مستقبل النظام السياسي الجزائري** .الجزائر :(رسالة دكتوراء ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسة والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، 2008)، ص 120 .

وفي النهاية يعتبر الإصلاح سياسي عملية تغيير تتعرض لها أو تقوم بها النظم السياسية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما أن الإصلاح السياسي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي يمكن تلخيصها في ترشيد العملية السياسية ،و تحسن الأوضاع لعدد من الفئات الاجتماعية .

إن الإصلاح السياسي عملية معقدة تتكاثف فيها جميع الجهود ،الضغوطات الإجتماعية ،الإرادة السياسية ، الضغوطات الخارجية كلها عوامل يمكنها تحقيق الأفضل من خلال طرح البديل غي إعادة النظر في العلاقة ،بين المجتمع والدولة وشكل الحكم ، تأثير القوى الحية في الدولة ،بإقرار تعديلات عل النصوص الدستورية ، أو تغيير النصوص القانونية .بنصوص قانونية أخرى تكون أكثر ملائمة .

إن الأسباب التي تدفع بالحركات الإجتماعية لاستخدام الإحتجاج كأحد الأساليب للمطالبة بحقوقها أوتغيير سياسة ما ،تختلف بإختلاف المجتمع فالمجتمعات الغربية التي لها تقاليد ،عريقة في هذا المجال ،تقل فيها هذه لأسباب ،بينما نجد شعوب العالم الثالث الأكثر،تراكما لهذه الأسباب ، واقل حراكا،وإن وجد فهو لا يرقى الى المستوى الذي يحقق الإصلاح السياسي الذي ترغب الشعوب الوصول إليه .

خلاصـــــــــــــــــــــــــــة

الفصـــــــــــــــــــــــــــل الأول:

تعتبر الحركات الاحتجاجية وسيلة من وسائل الحركات الاجتماعية التعبيرية الهادفة إلى إحداث إصلاح بوسائلها فالحركات الاحتجاجية، تكون عاملا مفجرا للأزمات نتيجة الإقصاء والتهميش الممارس على بعض الفئات في المجتمع ،التي تسعى إلى تغيير دائما ،بمختلف أساليب ، المسيرات أو المظاهرات ،الإعتصامات وغيرها .

تعد الحركات الاحتجاجية من بين أهم الأساليب التي يتم من خلالها نقل المطالب المجتمعية لتحقيق تغيير مستمر نحو الأفضل بأساليب واعية بعيدا عن إستعمال العنف ،ولاوعي فالإصلاحات السياسية من تغيير للقوانين وتعديلا للدستور ، لا تأتي إلا من خلال التنظيم والوعي .

تنطلق الحركات الإجتماعية من فكرة تغيير نحو الأفضل فهي تسعى لتحقيق المطالب التي تحاول نقلها من خلال الجماعة إلى السلطة ، إن منطق التغيير الهادف والواعي يإمكانه أن يحقق الأفضل بإحداث إصلاحات جذرية تعيد ترتيب العلاقة بين السلطة والفئات التي تبحث عن التغيير .

إن الحراك الاجتماعي يعتمد على الجماعة المنظمة ، والواعية ،التي تخطط من أجل بلوغ أهدافها، فالمطالب التي ترفعها الحركات الاحتجاجية وإن إختلفت في مدخلاتها ،سياسية أو إقتصادية أو ثقافية فإن ما يتم على مستوى السلطات و مراكز صناعة القرار ،من إصلاح نتيجة الضغط الذي تفرضه هذه الفئات يكون بنسبة لها نتيجة مهمة لتحسن الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية .

إن الإقصاء ، والتهميش والقيود المفروضة على التعددية السياسية والحزبية ، وضعف المؤسسات التمثلية تجعل الفرد يبحث عن تغيير هذا الواقع ، بواقع أفضل أو مغاير تماما ،كما أن الأسباب التي تتكاثف والتي تمس فئة المهمشة تجعلها تناشد

التغيير المستمر ،بمختلف الوسائل والأساليب ،فالإصلاح السياسي لايأتي إلا من خلال من خلال حراكا واعي ومنظم تتكاثف فيه جهود المناضلين الذين يحملون مطلب التغيير إلى السلطة . يعبر الإصلاح السياسي المفروض من السلطة عن ،إرادة السلطة السياسية في فهمها للأوضاع التي تريد هي تغييرها وإصلاحها وفي أغلب الأحيان يكون سطحي ،لايسعى لحل المشاكل المجتمعية .بقدر ما يريد هو طرح الاصلاح الذي يريده .

إن الاصلاح السياسي الفعال الذي يأتي نتيجة التأثير وضغط الحركات الإجتماعية التي تسعى بأساليبها المختلفة والمتنوعة ،والذي يعبر فعلا عن المعاناة الإجتماعية ،فالإصلاح الفعال يكون جذري وبصورة مستمرة ومتطورة ، يكون نتيجة الحراك الدائم ،الهادف لتحسين الظروف ،بإعادة ترتيب العلاقات بين السلطة الحاكمة ،والمجتمع نحو الأحسن .

الفصل الثاني

أثر الحركة الاحتجاجية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات، ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية ، أخذت شكل الإضرابات وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة الجنينة و القوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود كما لم يكن غريبا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات . تحولت هذه الحركات إلى فاعل مركزي في الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينيات، و حازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية، و خاصة بين الشباب. تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن و التعليم و أشكال التهميش المختلفة التي تـــم التعبير عنها بمفاهيم شعبية ، رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر ،لقد عرفت الجزائر طيلة الثلاثين سنة الماضية حالة ميزها تصاعد الاحتجاجات الشعبية الناجمة عن درجة عالية من التذمر والغضب والإحباط. وتعبر هذه الانتفاضات الشعبية والحركات الاحتجاجية التي شهدها المجتمع الجزائري تعبيرا عن حالة الاحتقان والانسداد وتردي الأوضاع الاقتصادية، وسوء الأحوال الاجتماعية، وبلوغ الإقصاء والتهميش السياسي مستويات متقدمة ، تجسده درجة التسلط والاستبداد التي يمارسها النظام على الشعب.

فتعتبر هذه الاحتجاجات بمثابة مجس حرارة للجسم الاجتماعي بحيث يؤشر تزايدها، وتوسع نطاقها وكبر حجمها، وتنامي وتيرتها إلى معاناة الجسم الاجتماعي الذي دخل منطقة الخطر. كما أن تجاهلها وعدم الإهتمام بمسبباتها، أو القراءة غير الصحيحة لأعراضها، وبالتالي التعامل معها بشكل غير سليم يؤدي إلى اضطرابات عنيفة تصل حد السقوط في دوامة العنف والفوضى التي تهدد المجتمع في كيانه والدولة في مؤسساتها واستقرارها . سنحاول في هذه الفصل تناول تأثير الحركات الاحتجاجية في الجزائر على عملية الإصلاح السياسي في هذا البلد الذي عرف العديد من الحركات الاحتجاجية وتحت ألوان مختلفة منها الثقافية ، السياسية ، الإجتماعية ،الإقتصادية ، ويمكن دراسة تأثير هذه الحركات الاحتجاجية التي شهدت تطور من ثمانينيات وإلى غاية الفترة الحالية من خلال المباحث الثلاثة على النحو التالي:

المبحث الأول: الحركة الاحتجاجية الثقافية

إلى جانب الدين الإسلامي، تعتبر اللغة العربية ثاني أهم دعامة للشخصية الجزائرية، ورغم ما تعرضت له من إقصاء وتهميش أثناء فترة الاحتلال الفرنسي، إلا أن الشعب الجزائري ظل متمسكا بها وكانت تدرس في كافة جهات القطر، حتى في المناطق التي يتخاطب سكانها بالأمازيغية ، ويعود الفضل في ذلك إلى جهود الأفراد والجمعيات والزوايا والكتاتيب الملحقة بالمساجد في القرى و المداشر و باسترجاع البلاد لاستقلالها، كان من الضروري أن تسترجع اللغة العربية مكانتها، سواء في المؤسسات التعليمية أو في هياكل الدولة، يقول الرئيس هواري بومدين في هذا الصدد " :إن إدخال الثورة في مجال التعليم يتم

عن طريق إرجاع المكانة اللائقة للغة الوطنية، وعن طريق تعميم التعليم لكل الأطفال وكذلك بالدفاع عن كل مقوماتنا ، وفي خطاب آخر يقول " :إن قضية التعريب هي هدف إستراتيجي للثورة وجزء من الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الزراعية والثورة الصناعية إلى ترقية الفرد و النهوض بالإنسان الجزائري ولإبراز جهود الدولة الجزائرية في إعادة الاعتبار للغة العربية " سنحاول تناول هذا المطلب من خلال نقطتين ،النقطة الأولى سنحاول فهم الصراع الثقافي الذي عرفته الجزائر من خلال مسألة التعريب التي شهدت صراعا فكريا بين مجموعة من التيارات ،ثم نقطة ثانية كيفية تعامل السلطة السياسية مع هذا الصراع الثقافي بتعميمها لقانون اللغة العربية الذي عرف التجميد و العديد من الهزات خلال العشرين سنة الماضية .

المطلب الأول : أزمة التعريب

في سنة 1965 شكّلت لجنة وطنية مهمتها دراسة كل الجوانب المتعلقة بتنفيذ سياسة التعريب، فقد حاول الرئيس هواري بومدين الذهاب بعيدا بالإقدام على تعريب الجهاز الإداري المفرنس و هذا لإعطاء شرعية للسلطة اللاشعبية التي ظهرت بعد الانقلاب ، بعد هذا تسارعت خطوات التعريب بعد صدور مرسوم 1966 والذي يقضي بإجبارية التعامل باللغة العربية بالنسبة للموظفين وفي سنة 1971صدر مرسوم آخر يقضي بتعريب الشعب العلمية .[1]ويلزم التعامل باللغة العربية داخل الجامعة ، وأعلن الرئيس سنة 1971 سنة للتعريب ، وأصبحت اللغة العربية لغة السيادة ، وفي سنة 1976 نص الميثاق الوطني على أن اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الوطنية ولا يمكن فصل الشعب عن اللغة الوطنية التي تعبر عنه ،فكان الخيار بين اللغة العربية الوطنية واللغة الأجنبية الفرنسية أمر غير وارد، و لا رجعت في ذلك ورغم حسم المسألة اللغوية ، إلا أنها بقيت تعاني التهميش والإحتقار من طرف النخب التغربية المتموقعة في دواليب الحكم ، فمنذ ظهور هذه أزمة التعريب برزت معها التيارات المتصارعة حول موضوع عرف العديد من الصعوبات والعراقيل[2].

في ظل الصراع الفكري برزت إتجاهات متناقضة في البلاد ، إتجاه يرفض التعريب (أعداء التعريب) وهم دعاة الفرنسية ،يتظاهرون بتأييد التعريب ،لكنهم يعملون في الخفاء على عرقلته ، بتحقيق تعريب سطحي لا يغير من الواقع ولا يمس جوهر القضية ،فهذا التيار (فالتيار الفرنكوفوني) يرى بأن اللغة العربية غير قادرة على تحقيق مسيرة التقدم ، دافعه الوحيد هو إبعاد الإطارات المعربة عن المناصب القيادية ونتيجة ذلك هو إقصاء أغلبية الجزائريين، فالمعربون مبعدون أيضا عن كل قرار سياسي أو إقتصادي والكلمة العليا كانت للمفرنسين المسيطرين على الوزارات و القطاعات الحيوية ، أما الاتجاه الثاني و الذي يمثله دعاة التعريب والأصالة فهم يؤمنون بضرورة التعريب ،أما الاتجاه الثالث و الذي يمثله أنصار الازدواجية فكانوا يرون بأن اللغة العربية تستعمل للأدبيات والفرنسية للعلوم والرياضيات[3].

خلال العام 1977و إلى غاية 1978توقفت عملية التعريب ،لكن مع مطلع الثمانينيات وبداية عهد الرئيس "الشاذلي بن جديد " استطاعت النخبة الحاكمة أن تقنع الرئيس، بضرورة التعريب الشامل ،هذا ما أدى إلى تأجج الصراع

---

[1] /_ نور الدين حاروش ، **قراءة في تاريخ الجزائر الحديث** .الجزائر : دار الأمة للنشر ،الطبعة الأولى ، 2011، ص 203 .

[2] /_ محمد بوضياف ، **الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988** . بسكرة : مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 11، ماي 2007 ، ص ص (117-118) .

[3] /_ عز الدين صحراوي ، **اللغة العربية في الجزائر :التاريخ والهوية** .بسكرة : مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد الخامس ،جوان 2009،ص 10 .

بين التيارات الفكرية المتناحرة حول قضية التعريب ، وقد عرفت معاهد والكليات جامعتي الجزائر و تيزي وزو خروج الطلبة في مظاهرات يهتفون بسقوط العربية والدعوة للحياة الفرنسية ،فقد كان الدعم الذي يقدم للتيار الفرنكوفوني من باريس واضحا حيث كان يعمل على تحريك عملاءه في الجزائر ، من أجل الضغط على مشروع التعريب ،وهذا يدل على نجاح الإستراتيجية الفرنكوفونية التي تعمل على إفراغ ثورتنا من مضامينها [1].

في وقت قصير حشد التيار العروبي جموعا كبيرة من الشعب الجزائري ، والتي كانت تناضل من أجل اللغة العربية والثقافة الإسلامية ، لأن قضية التعريب في نظر جيل الاستقلال لها مدلولين ، الأول يتمثل في رفع التحدي الذي فرضه الاستعمار بمحاولته القضاء على اللغة الغربية ،أمل المدلول الثاني فهو يعتبر أن البناء الوطني لا يتحقق ولا يكتمل إلا باكتمال اللغة التي تعبر عن الهوية ، والتي طالما كانت بالدرجة الأولى مسألة سياسية ،[2]فالشعب الذي ناضل نضالا مستميتا ضد الاحتلال لم يهضم بعد أن يكون بدون سيادة لغوية ولذلك عرفت هذه الفترة صراعا قويا بين أعداء التعريب ، وأنصاره حول تحقيق تعريب شامل ، فكانت المنظمات الجماهيرية تطالب بضرورة ذلك ، إلا أن السياسية اللغوية في الجزائر كانت تقرر دائما في قمة السلطة دون أدنى اهتمام بالموافقة الشعبية وهو ما ظهر من خلال المراسيم والنصوص القانونية .[3]

لقد حاولت أطراف الصراع توقيف عملية التعريب بالتعليم العالي ، خاصة العلوم الاجتماعية و الإنسانية في الجامعات فقد ركزت هذه التيارات المتصارعة (التيار الفرنكوفوني) على منع تعريب العلوم التكنولوجية ، و جعل هذه الشعب حكرا على الفرنسية .

فمنذ 1980 وهذه التيارات تخطط لذلك ، وقد كان للمسؤولين في التعليم العالي دور كبير في تطبيق المخطط المعادي للتعريب فهي بذلك تمارس ضغط على هذه الشعب ، و بالفعل فقد بدأوا في تنفيذ سياستهم ، لو و لا كشفهم وكشف مناوراتهم من طرف بعض أعضاء اللجنة المركزية في دورتها الثانية عشر في 1981/05/22 ،بعد كشف هذه المناورات و إستجابة للمطالب الشعبية حاولت السلطة الرد على هذا الصراع الفكري الذي عرفته الجزائر ،بطرح قانون التعريب من جديد ، لكن ورغم ذلك فقد أكد تقرير المجلس الأعلى اللغة العربية بأن أطراف الصراع قد قامت بإفشال العملية من جديد ،وعادت بذاك المسألة اللغوية إلى الواجهة بعد قانون تعميم استعمال اللغة العربية والذي حمل معه جملة من النقاط سنحاول ذكرها كالأتي:

أولا :لقد نصت المادة الثالثة من الدستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادرعام 1989 على مايلي "اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية" [4]

---

[1] /_ يحي بوعزيز ،**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** . الجزء الثالث ،الجزائر :دار الهدى ،2009، ص ص (254_255) .

[2] /_الطاهر إبراهيمي ، **نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر الدواعي والإمكانيات رؤية تحليلية** . بسكرة : مجلة العلوم الإنسانية ، العدد العاشر ، نوفمبر 2006 ، ص ص (64 -65) .

[3] /_ عثمان سعدي ،**التعريب في الجزائر (كفاح شعب ضد الهيمنة الفرانكفونية).**الجزائر : دارالأمة ، 1993 ، ص 57 .

[4]/_ على بن محمد ، **معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية** . الجزائر :دار الأمة ، 1993 ، ص 57 .

ثانيا :لقد تجمع الشعب الجزائري في ظل الحركة الوطنية ،ثم إنظوى تحت لواء جبهة التحرير الوطني ،وقدم تضحيات جسما من أجل أن يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحرية والهوية الثقافية .[1]

ثالثا: أصدر المجلس الشعبي الوطني في نهاية 1990 قانون تعميم استعمال اللغة العربية ووقعه السيد رئيس الجمهورية يوم 16 يناير1991، و يعتبر هذا القانون أعظم إنجاز تشريعي تحقق منذ الإستقلال ومن المؤسف أن حكومتي حمروش وغزالي وقفتموقفا سلبيا من القانون ، و لم تفعلا أي شيء من أجل تطبيقه إلى أن حل تاريخ الأجل الأقصى لتطبيقه وهو1992/7/5 الواردة في المادة 36منه .[2]

رابعا: ـــ ينص القانون على أن اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية وثابت من ثوابت الأمة الجزائرية ويجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة ،لهذا يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقية اللغة العربية و تطرق الفصل الخامس في المادة (37): يتم التدريس باللغة العربية وحدها في كل المؤسسات التعليم العالي و المعاهد العليا ابتداء من السنة الأولى الجامعية(92/91)على أن تتواصل العملية حتى يتحقق التعريب الشامل و النهائي في أجل أقصاه 1997/07/05، بالإضافة إلى ما نصت عليه المادة (27) التي تـــــــــنص على: إنشاء مركز وطني يتكفل بتعميم اللغة العربية بالوسائل الحديثة وترجمة البحوث الأجنبية العلمية و التكنولوجية ونشرها وترجمة الوثائق الرسمية.[3]

خامسا: من حيث الملاحظات المسجلة أيضا على هذا القانون نلاحظ أنه يتجاهل تماما اللغة الأمازيغية بصفتها لغة وطنية بينما يبيح الإستثناءات في كثيرا من المجالات لما يسمى باللغات الأجنبية والمقصود هي الفرنسية على وجه التحديد فمن الواضح أن الاتفاق على تعميم اللغة العربية صاحبه شبه توافق على إستثناء الفرنسية في بعض الحالات والمجالات في مقابل تجاهل الأمازيغية اللغة الطبيعية لجزء هام من سكان الجزائر . ومن خلال هذا المطلب يعتبر التعريب المسألة الثقافية التي اكتست الطابع و البعد السياسي، فكان للتيارات المتصارعة دورها في هذا الصراع الفكري .[4]

المطلب الثاني: الحركة الاحتجاجية الأمازيغية

سياسياً تعود جذور المسألة الأمازيغية إلى الأربعينيات من القرن 20، إلى ما يعرف ـــ "بالأزمة البربرية"، بعدما نشب صراع (عام 1949) بين أعضاء من القبائل في (حزب الشعب الجزائري/ حركة انتصار الح ريات الديمقراطية) وزعيمه مصـــالي الحـــــاج هذا الأخير اعتبر أن الأمـــــــــة الجزائريـــــة عربية وإسلامية، فرأى هؤلاء و منهم زعيم حـــزب جبهة القوى الاشتراكية حسين ايت أحمد في هذا استفزازاً و تجاهلا للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام وللهوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المستقلة، وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب واستبدلهم بقيادات قبائلية ليست من دعاة الأمازيغية، وقد خففت الثورة الجزائرية من تلك الخلافات لكن المسألة بقيت

---

[1] / _ محمد بن عبد الله ،**المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح** .الجزائر ،دار الغرب للنشر والتوزيع ،2005، ص ص (12– 130) .
[2] / _ عبد العالي دبلة ،**الدولة الجزائرية الحديثة** .الجزائر :دار الفجر للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2004،ص ص (110111
[3] / _ محمد منجي الصيداوي ، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** . بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، 1984 ، ص185 .
[4] / _ عز الدين صحراوي ،المرجع السابق ، ص ص (14- 15) .

عالقة، فبعد الاستقلال دأبت السلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهوية الوطنية وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين من قاموسها السياسي، إذ رفض أحمد بن بله هذه المسألة مؤكداً على عروبة الجزائر .

قد إنطلقت المسألة الأمازيغية فعليا مع مظاهرات الربيع الأمازيغي 20 أفريل 1980 والحقيقة أنه يصعب سرد التطورات التي عرفتها الحركة الأمازيغية في الجزائر في سطور ،فمن خلال هذا المبحث سنتكتفي برصد الخطوط العريضة للدينامي تها خلال العقود الماضية .و يعود ظهور الحركة الأمازيغية في الجزائر إلى المظاهرات السلمية التي تطالب برفع القمع الذي كانت تتعرض له اللغة و الثقافة الأمازيغية ،لكن في المقابل عملت الدولة على تشويه صورة الحركة الأمازيغية منذ البداية على أنها غير وطنية أي و جود عنصر أجنبي يحرك هذه المظاهرات، خلا ل هذه السنة بدأت أولى الموجهات بين دعاة الأمازيغية والسلطة نحوا المسألة اللغوية ،فالاحتجاجات و المظاهرات التي عرفتها منطقة القبائل والتي تطالب بالاعتراف باللغة الامازيغية قد كانت تتلقى الدعم الخارجي من الأكاديمية البربرية بباريس ،فكانت هذه الأخيرة تحرك العمل الشعبي على المستوى الداخلي وأصبحت الأكاديمية مركزا للتعبير عن المطالب الأمازيغية على المستوى الخارجي .[1]

إن السبب المباشر لإندلاع الأحداث في نظر العديد من الباحثين هو منع السلطات الكاتب مولود معمري من إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول الشعر القبائلي في 20مارس1980. فبعد هذا الرد الذي جاء من السلطة كمحاولة لإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغية ،نظم طلاب جامعة تيزي وزو مظاهرات في 20 أفريل من نفس السنة قابلها النظام بالقمع لقد كانت المظاهرات بمثابة انتفاضة شعبية عفوية ،قادها الطلاب المنضوين تحت الحركة الثقافية البربرية ،فقد كانت من أشهر الحركات الإحتجاجية عنفا منذ الإستقلال ، واستمرت المظاهرات و الإضرابات و الموجهات بين الموطنين والسلطة وكانت تقابلها السلطة دائما بالعنف[2].

فقد شملت المظاهرات كامل بلاد القبائل لفترة طويلة من الزمن إستعمل ضدها النظام السياسي أقصى درجات العنف و القمع وكان النظام يستعمل معها جميع السياسات، حيث أشار إلى البعد الأمازيغي في الميثاق الوطني سنة 1986 وأشار إلى مكانة الأمازيغ في تاريخ الجزائر ، وتأسست على إثر ذلك الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان وضمت أقطاب الحركة البربرية وتبنت مطالبهم وأخذت على عاتقها مهمة البحث عن حلول لهذه المشاكل .

بالإضافة لممارسة العنف كان النظام يصرح بأن الحركة تتورط مع جهات أجنبية ، وهذا من خلال تصريحات العديد من الوزراء بأن الحركة تتورط مع المخابرات الأمريكية في حين تناولت الصحف الرسمية على أن الحركة تريد الإنفصال وتشكيل دولة بربرية ،في نهاية الثمانينات و بضبط مع أحداث أكتوبر 88 دخلت الحركة الأمازيغية دينامية جديدة

---

[1] /_ عز الدين مناصرة ، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب إشكالية التعددية اللغوية** . الجزائر :دار الشروق للنشر ،1999 ، ص ص (30- 32) .

[2] /_ عثمان سعدي ،المرجع السابق ، ص 61 .

فستثمرة هذا الحراك في رفع مطلبها فقد اعتبرت الحركة ترسيم الأمازيغية في الدستور مطلبا أساسيا لا ترجع عنه وقد أفرز هذا المطلب جدلا قويا بين الحركة والقوى السياسية [1].

فبعد فتح باب التعددية السياسية،كان هناك اتفاق تام حول اللغة الأمازيغية بأنها لغة رسمية ، فقد كانت الأحزاب الديمقراطية تضيف اللغة الأمازيغية كاللغة وطنية بينما ترى أحزاب أخرى (جبهة التحرير الوطني) أن الأمازيغية مجرد ثقافة شعبية لم تصل بعد إلى مستوى اللغة ،وترى تيارات أخرى أن الأمازيغية عامل وحدة وطنية تعبر عن مطالب فئة مجتمعية كبيرة في الجزائر وليست عامل فرقة وأنها أداة تواصل يمكن ترقيتها وتطويرها إلى مستوى اللغة إذا أتيحت لها إمكانية الدعم من قبل السلطة ،إلا أنها ظلت مقموعة من قبل السلطة .

بعد 1989 أخذت القضية الأمازيغية بعد وطنيا فقد تم إنشاء أكاديمية للتطوير الأمازيغية و تدريسها كمرحلة أولى في الجامعة ،في هذه المرحلة غير النظام أليات التعامل عبر اتجاهين: الاتجاه الأول حاول القضاء على التعبير الاستقلالي الذي كانت تنادي به الحركة وهذا باعتقال العناصر النشطة في التيار البربري ،أما الاتجاه الثاني فحاول فتح المجال لدراسة الأدب الأمازيغي في جامعة تيزي وزو ،وفي محاولة منه للتخفيف من التوتر في منطقة القبائل .

مع مطلع التسعينيات و موجة العنف التي عرفتها الجزائر ، إزداد المطلب الأمازيغي إلحاحا فقد حاول النشطاء الأمازيغ إنتهاز الفرصة ودفع السلطات للاستجابة لمطالبهم ، وقد حاول التيار البربري فرض وجوده ودخل في معارضة علنية ضد النظام وقد كان رد السلطة مزدوجا ، من جهة القمع ومن جهة أخرى محاولة احتواء القضية .

خلال السنة الدراسية 1995/1994 شهدت منطقة القبائل موجة من الاحتجاجات أهمها ،إضراب أطفال المدارس أطلق عليه"مقاطعة المحفظة " وكانت عبارة عن مقاطعة واسعة للدراسة في منطقة القبائل ، وقد تم هذا بدعوة من الحركة البربرية ،وفي ظل الأزمة ردت السلطات من خلال الرئيس اليمين زروال ،الذي أراد تهدئة الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بالمنطقة ،كما تم إنشاء المحافظة السامية للأمازيغية ، وتم إحداث نشرات إخبارية تلفزيونية باللغة الأمازيغية ،وقام الرئيس اليمين زروال بإضافة البعد الأمازيغي ،واعتبره أحد المقومات الأساسية للهوية الجزائرية إلى جانب الإسلام والعروبة وأدرجه في التعديل الدستوري في نوفمبر 1996.[2]

وتعد سنة 2001 محطة دالة في مسيرة الحركة البربرية ، حيث عرفت منطقة القبائل و بمناسبة الإحتفال بذكرى الربيع الأمازيغي، حركة احتجاجية عنيفة يوم 18 أفريل 2001 سميت بحركة الربيع الأسود بعد مقتل الشاب "ماسينيسا قرباح

[1] /_ عز الدين مناصرة ، المرجع السابق ، ص ص (36 – 39) .

[2]/_ Didier le saout et marguerite roll inde ,**émeutes et mouvements sociaux au maghreb,paris** ,édition karthala,1999 ,p .p (173- 141) .

"،على يد قوات الدرك الوطني ،حيث بررت السلطات إستعمال العنف معه ،بأنه شاب منحرف،بالإضافة إلى العديد من القتلى والجرحى نتيجة العمليات القمعية الشرسة من قبل قوات الأمن والدرك الوطني .[1]

بعد أحداث 2001 أنشأ المحتجون تنسيقية العروش لتعبير عن مطالبهم التي لخصوها في لائحة القصر ، وهي عريضة من15 مطلبا أهمها ،خروج الدرك الوطني من منطقة القبائل وتلبية للمطالب الأمازيغية بكل أبعادها اللغوية و الثقافية و مطالب أخرى اجتماعية ،لقد كانت الحركة الأمازيغية تحمل مطالب مجتمعية وترفعه لسلطة صاحبة القرار ،فبعد صمت شرعة السلطة في الحوار مع ممثلي تنسيقية العروش للتفاوض حول لائحة القصر ،وقد توج هذا الحوار بإستجابة السلطة لأبرز المطالب في إطار تهدئة الأوضاع المتأججة ومنع أعمال العنف ،وبعدها مباشرة أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم12 مارس 2002 ،الأمازيغية لغة وطنية ، وقد وافقت الحكومة على إعطاء الأمازيغية وضعا قانونيا ، والإعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية ، بعد أن أقر التعديل الدستوري يوم8 أفريل 2002 [2].

وهكذا يقصي كل طرف جزءاً من التاريخ ، إنها دكتاتورية الهوية. فجنوح النخب الجزائرية إلى الاكتفاء بالبعد العربي الإسلامي متجاهلة مراحل ما قبل الإسلام أدى إلى تشدد مطالب الهوية التي جاءت هي الأخرى إقصائية لأنها تنتقي فترات التاريخ. هكذا قابل دعاة الأمازيغية الغش التاريخي للسلطة بغش تاريخي مضاد عبر قراءة انتقائية استبعدوا فيها البعد العربي الإسلامي واحتفظوا بالبعد الأمازيغي. وهكذا أقصوا قروناً من التاريخ في تنظيرهم للهوية الوطنية. وهاجم المتشددون منهم العربية التي يعتبرونها لغة دخيلة وأجنبية، بل وهاجموا حتى الإسلام واعتبروه كذلك، والحقيقة أن تاريخ الجزائر كل لا يتجزأ، ومراحله المتداخلة هي التي صقلت الهوية الوطنية بمقوماتها المتعددة ، لايشكل قرار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ترسيم الأمازيغية مخالفة للدستور وذلك لسببين: أولهما- أن المادة (174 من الدستور) تخول له صلاحية تعديله شرط أن يصادق على ذلك البرلمان بغرفتيه وثانيهما أن المادة 178 من الدستور تقول إن أي تعديل دستوري يجب ألا يمس بالطبيعة الجمهورية للدولة، والنظام الديمقراطي التعددية، والإسلام دين الدولة، والعربية لغة وطنية ورسمية، والحريات الأساسية للمواطن، ووحدة التراب الوطني، وعليه فترسيم اللغة الأمازيغية لا يناقض هذه المادة ولا المادة الثالثة من الدستور التي تقول إن العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، فالأمر يتعلق بإضافة وليس بحذف. ويبدو من قراءة الدستور الجزائري (المعدَّل عام 1996) أن المشرِّع الجزائري كان يتوقع مثل هذا التطور ولذا أبقى الباب مفتوحاً أمام إضافة لغة أخرى، في حين حصنه فيما يخص أي تراجع عن العربية ، لقد تغير موقف الدولة من المسألة الأمازيغية بعد اعتلاء بوتفليقة سدة الحكم ويعود ذلك إلى رغبة الرئيس " بوتفليقة " في حل ملف الأزمة الأمازيغية [3]

علل الرئيس " بوتفليقة "في خطابه يوم 12 مارس استبعاده فكرة الاستفتاء الشعبي بقوله إنه لايزال يتوجس "خوفاً من أن

---

[1] /_ محمد مصباح ، الأمازيغية في المغرب جدل الداخل والخارج .الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية ،أكتوبر 2011 ، ص ص (3-5) .

[2] /_ محمد بوضياف ، المرجع السابق ، ص 120 .

[3] /_ لبنى لطيف ، **طبيعة النظام السياسي في الجزائر قبل إقرار التعددية السياسية "الصراع حول السلطة "** .الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي ،جامعة بسكرة ، 12-13 أفريل 2010 ، ص ص (198-199) .

يكون الرد غير إيجابي"، وعليه اختار "دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية". وقد كان هاجسه في محله، ذلك أنه من المتوقع أن يعارض الشعب ترسيم الأمازيغية، هناك ثلاثة عوامل أساسية دفعت الرئيس "بوتفليقة " إلى التراجع عن فكرة الاستفتاء:

أولا: دعاة ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في نفس مقام العربية لا يشكلون الأغلبية في أوساط الشعب.

ثانياً: الخلاف حول هذه القضية ليس فقط بين البربر والعرب، إذ إنه على عكس ما يجري في منطقة القبائل لا تعرفه مناطق الشاوية و المزاب صراعاً لغوياً [1].

يبدو أن قرار بوتفليقة جاء مطابق لما يجري في الواقع وذلك حين يقول في خطابه المذكور "إننا عندما نتحدث عن الأمازيغية، فإنما نعني هوية الشعب الجزائري قاطبة. و الطابع الوطني لمقومات هذه الأمازيغية لا يمكن أن يكون محل أخذ ورد، سواء تعلق الأمر بالأمازيغية لغة أم بالأمازيغية ثقافة. وعليه فالإقرار –دستورياً–باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، ليس سوى استكمال لما هو حاصل في الواقع وفي الممارسة المؤسسا تية ، أضف إلى ذلك أن ديباجة الدستور و التي تدرجها صراحة كأحد مقومات الهوية الوطنية على قدم المساواة مع العربية و الإسلام". وعلى عكس ما فهم البعض فقد تحدث الرئيس عن ترسيم و دسترة الأمازيغية كلغة وطنية و لم يتحدث عنها إطلاقاً كلغة رسمية، وبالتالي تبقى العربية اللغة الرسمية الوحيدة .[2]

وفي الأخير يعد قرار دسترة اللغة الأمازيغية بموجب القانون رقم 02-03 كلغة وطنية ،معترف بها وتجاوبا للنظام السياسي مع الأزمة التي عرفت حراك مجتمعيا تجاوز الثلاثين عام ،بحيث شهد هذا المطلب حركة واسعة أثناء الفترة الأحادية ،كما تواصل إلى غاية فتح باب التعددية ليزداد المطلب إلحاحا ،لكن النظام كان يقابل هذا المطلب المجتمعي الذي يمثل فئة مجتمعية ،عانت التهميش و الإقصاء من قبل النظام رغم مشروعية المطلب إلا أنه قوبل بالعنف والقمع من طرف السلطة السياسية .[3]

إلى جانب الحراك الاجتماعي الثقافي عرفت الجزائر أيضا حراك مجتمعيا بعد فتح باب التعددية السياسية يتمثل في الاحتجاجات العنيفة التي عرفتها الجزائر خلال الثمانينيات وصولا إلى ذروة الاحتجاج وهي أحداث 05أكتوبر 1988 وما عرفته من حركات احتجاجية و ما جاء بعدها من إصلاحات سياسية من قبل النظام القائم سنحاول تناولها من خلال المبحث الثاني في مطلبين يتناول الأول أزمة 05 أكتوبر 1988 ثم الإصلاحات السياسية التي جاءت بعد الأزمة مباشرة خلال العامين 1988 و1989 .

المبحث الثاني: الحركة الاحتجاجية في مرحلة التحول الديمقراطي

تعتبر أحداث الخامس من أكتوبر **1988** بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الدولة الجزائرية وبعيدا عن كل ما قيل حولها نسبة تلقائيتها أو أنها مدبرة ، أي انعكاس لصراع الأجنحة داخل النظام أو فجرها جزء من النظام ضد جزء أخر، أنها

---

[1] /_عمار بوحوش ،**الإصلاحات السياسية في الجزائر** . الجزائر : دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2012/12/22 ، ص ص (6- 7).

[2] /_ عمراني كربوسة و نور الصباح عنكوش، **مظاهر التحول الديمقراطي من خلال حكم الرئيس بوتفـــــــليقة** . الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة ،12-13 أفريل 2010 ، ص 145 .

ثورة شباب يائس أو ثورة خبز، أو أنها من تدبير أيادي أجنبية، فالجدير بالذكر أن هذه الاضطرابات هي الأكثر عنًفا منذ الاستقلال، و هو ما يفسر إسراع الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد إعلان إصلاحاته لمعالجة الإختلالات الحاصلة سيكون هذا المبحث محاولة لفهم أزمة 5اكتوبر وكذالك المعارضة السياسية و حصر أهم الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث، و التي أدت بالجزائر إلى إصلاحات سياسية .

المطلب الأول : أزمة أكتوبر 1988

إن أزمة 5 أكتوبر 1988 التي كانت إيذانا بنهاية مرحلة جبهة التحرير الوطني إلى طريقا مسدود ، بعد فتح الباب على مصرعيه لمطلب التغيير،قد سبقته مجموعة من العوامل والظروف المختلفة التي مهدت للأزمة سنحاول التطرق إلى العوامل والظروف التي سبقت الأزمة في نقاط أهمها مايلي[1]:

1 – حملة واسعة ضد الفساد ،و توزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية مست هذه الحملة الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي ،بحيث طرحت في الشارع القضايا التالية :قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي،قضية مركب رياض الفتح ، قضية توزيع أراضي بوشاوي ، قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر، قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين .[2]

2 – امتداد الإضراب الذي وقع في بمنطقة الرويبة الصناعية (مصنع السيارات) من 24 سبتمبر إلى الفاتح أكتوبر هذا المصنع شلت فيه جميع نشاطات الوحدات التي تشتمل عليها الشركة الوطنية للسيارات و مطالب العمال كانت تدور حول المرتبات ،لمواجهة تدهور القدرة الشرائية ،و اتبع هذا الإضراب بإضرابات أخرى ،تضامنا مع عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ، أدى في نهاية إلى تصادم مع رجال الأمن[3].

3 – في الواقع في صائفة 1988 بدأت المشاكل تطفو على السطح وبدأت معها خطورة المشاكل الاجتماعية تنذر بالانفجار فالإضرابات مست أيضا عمال الخطوط الجوية الجزائرية وعمال البريد والمواصلات .

4 – خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 والذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب والحكومة وكان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب والمعارض لسياسته الليبرالية، كما حمّل أصحاب المصالح الخاصة والمضاربين الذين جمعوا ثروات طائلة ، مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية.من خطابهذا يكون الرئيس بن جديد قد شنّ نقداً صريحاً وعلنياً على الجهات التالية القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة ، و المؤسسات ، القطاع الخاص .

---

[1] /_ عمر برمة ، **الجزائر في المرحلة الانتقالية مواقف وأحداث** .الجزائر : دار الهدى ،2001، ص ص (16-17).

[2] /_ مصطفى بلعور ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية :دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 -2008)** .الجزائر :(رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،فرع التنظيم السياسي والإداري ،2010)، ص (218 -219) .

[3] /_ بلقاسم سلاطنية و جهيدة سامية .**العنف والفقر في المجتمع الجزائري** .الجزائر :دار الفجر للنشر،2008 ،ص 198 .

لقي هذا الخطاب تجاوباً في الأوساط الشعبية بحيث خرج الشعب الجزائري مباشرة في أكثر من ولاية مساندة الرئيس الشاذلي و في ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988 بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر مساءًا بالعاصمة و انتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد وتعم العاصمة ونواحي أخرى من الوطن ضمّت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية وخاصة الموجودة على خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة والعاطلون عن العمل والكهول والعزاب. لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة خاصة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات ومقرات الحزب وبعض مقرات الوزارات والمؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق والنهب وشتى أنواع التخريب الأخرى.[1]

وفي أول رد فعل له اعتبرها المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأنها أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس المدني مدفوعة بأيدي خفية من الخارج، وتبعاً لذلك قرر رئيس الجمهورية إعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر مما استوجب تدخل الجيش لإعادة الهدوء للبلاد، أسفرت تلك الأحداث حسب الإحصائيات الرسمية عن حوالي 189 قتيلاً و1442 جريحاً، وضمن هذا الإطار ألقى رئيس الجمهورية خطاباً في 10 أكتوبر منددًا فيه باحتكار السلطة ومتأسفاً عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ، فالأزمة كانت اجتماعية عمت كل أرجاء الوطن جرى قمعها من قبل الجيش في حمام من الدم، وراح ضحيتها أكثر من 500 شاب، حسب التقديرات الرسمية وهي تقديرات جد متحفظة، فضلا عن آلاف الجرحى والمسجونين[2].

إن الحركات الاجتماعية التي حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا، شباب المدن والأرياف، الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية، لغة سياسية جديدة، بعد العودة المسجلة للتيار الإسلامي.فقد اخترعت الحركات الاجتماعية الشعبية لغة مطلبية ذات قوة تعبيرية هائلة، استطاعت بسرعة أن تكون وسيلة تجنيد لفئات عريضة من الشعب بعد توظيفها للمرجعية الدينية. كان لابد من انتظار حالة الصعود القصوى، التي وصلتها هذه الحركة الاجتماعية في أحداث 8 أكتوبر 1988، لكي يتم ذلك اللقاء بين هذه الحركة الاجتماعية الشعبية و التيار الديني ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو اللقاء الذي فشلت في القيام به كل التيارات السياسية .

من خلال هذه الأوضاع و الظروف و طبيعة تلك الأحداث و الأطراف التي كانت وراءها سنحاول تقديم تفسيرين لأحداث 5أكتوبر88 على النحو التالي:

التفسير الأول للأحداث :

حيث يرى أنصاره بأن الأحداث هي إنفجار شعبي عفوي ،فالعنف المسجل ،ليس نتيجة لغياب التعددية ،بل يعود ذلك إلى تراكمات عديدة تحملها الشعب الذي لم تكن فرصة تعبير عنها ، فالأحداث ليست نتيجة أزمة سياسية ، بقدر ما هي أزمة إجتماعية اقتصادية ساعدت على تعميقها انهيار أسعار البترول هذا المدخل الوحيد الذي تعتمد عليه الجزائر ، و الذي

---

[1] /_العياشي عنصر ، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، **المستقبل العربي** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 191، ص ص (33 -38) .

[2] /_ مصطفى بلعور،الإصلاحات السياسية في الجزائر1988–1990. جامعة ورقلة: **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد الرابع، جوان 2009،ص 3.

تركها تتخبط في أزمة اقتصادية عجز النظام حينها عن تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع ، إلى جانب أزمات أخرى ، مثل السكن ، والبطالة ،ضعف التعليم وغيرها من المشاكل ، فالشباب الذين شاركوا في الأحداث وأحرقوا رموز الدولة ،لم يكونوا يطالبون بالديمقراطية أساسا ، بقدر ما كانت مطالبهم إجتماعية اقتصادية ونتيجة للأوضاع و الظروف المتدهورة التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة .[1]

التفسير الثاني للأحداث :

يرى أنصاره بأن الأحداث كانت من صنع الجناح الإصلاحي داخل النظام في محاولته لتمرير الإصلاحات ،حيث سعى هذا الاتجاه المتغلب في السلطة ممثلا في الرئيس وفريقا نافذ داخل المؤسسة العسكرية إلى إضفاء إصلاحات على التوجه السياسي و الاقتصادي للدولة و يرجع أصحاب هذا الرأي هذه الأحداث إلى نقطتين أساسيتين : نقطة الأولى و هي أن المتظاهرين ركزوا على تخريب أملاك الدولة، أما نقطة الثانية فهي تعجيل الرئيس بتنحية "شريف مساعدية " من الحزب بالإضافة إلى تعجيل من وتيرة الإصلاحات السياسية ، ويؤكد " الهادي لخديري " بأن خطاب الرئيس يعد السبب الأول في أحداث أكتوبر1988 .

التفسير الثالث للأحداث:

يرى أنصار هذا التفسير بأن الأحداث كانت من تدبير الجناح المحافظ في السلطة و المعارض للإصلاحات التي يقوم بها رئيس الجمهورية ، فترجع الأحداث إلى تكتل مجموعات على المستوى الحزب و جهاز الأمن و التي كانت لهم مصالح مشتركة في زعزعة الرئيس " بن جديد " فجهاز الحزب كان يتخوف من إثراء الإصلاحات ،كما أن جهاز الأمن لم يكن راض على الإصلاحات التي قامت به الرئاسة لأنه فقد جزءا من صلاحياته بعد تنظيم جهاز الأمن على يد " الشاذلي بن جديد " .

وفي خلاصة التفسيرات الثلاثة ،فإن التفسير الأول الذي أكد أنصاره على أن سوء الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية كانت السبب الرئيسي في أحداث أكتوبر ،كما أدت الانقسامات بين التيار المحافظ و التيار الانفتاحي الى تفجير أزمة أكتوبر 1988 .[2]

إن الحركات الاجتماعية التي حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا، فشباب المدن والأرياف، الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية، بلغة سياسية جديدة، بعد العودة المسجلة للتيار الإسلامي.فقد اخترعت الحركات الاجتماعية الشعبية لغة مطلبية ذات قوة تعبيرية هائلة، استطاعت بسرعة أن تكون وسيلة تجنيد لفئات عريضة من الشعب بعد توظيفها للمرجعية الدينية. كان لابد من انتظار حالة الصعود القصوى، التي وصلتها هذه الحركة الاجتماعية في أحداث5 أكتوبر 1988 ، لكي يتم ذلك اللقاء بين هذه الحركة الاجتماعية الشعبية و التيار الديني ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو اللقاء الذي فشلت في القيام به كل التيارات السياسية .[3]

---

[1] /_ سعيد بوشعر ، **النظام السياسي الجزائري** .الجزائر : دار الهدى ،الطبعة الثانية ، 1993، ص ص (177 -178) .

[2] /_ مصطفى بلعور ، المرجع السابق ، ص ص (4-5) .

[3] /_ عمر برمة ،المرجع السابق ، ص 25

ف التيار الإسلامي الذي أخذ نشاطه يتجه نحو العلنية في مقاومة السلطة السياسية القائمة بعدما كان يعمل منذ بدية الثمانينات في الخفاء والسرية وكانت المساجد تستقطب الفئات الاجتماعية العديدة في ظل انسداد الواقع الإعلامي في الجزائر حيث وجدت هذه التيارات المساجد مناب ر لتمرير خطاباتها ، وجذبت من خلالها الفئات الاجتماعية المهمشة والمحرومة لتعبر عن مكبوتاتها السياسية في واقع يتميز بترهل نظام ا لسياسي القائم وسمحت هذه الظروف بتجنيد جماهيري وتعبئة شعبية ضخمة في وقت قياسي ومنه تنظيم مسيرات ومظاهرات فكانت الجبهة بذلك الحزب الأول الذي يقود مظاهرات ضد النظام ورموزه بهذا القدر من الحشود التي إستطاع استقطابها في وقت قصير .

لقد أصبح التيار الإسلامي يتمتع بنفوذ معتبر في الشارع الجزائري خلال النصف الثاني من الثمنا نيات قوة التي تأكدت قوة ونفوذ هذا التيار من خلال الإضرابات التي حدثت في 1988/10/07 أين تدخل أحد رموز التيار الإسلامي وهو على بلحاج للحيلولة دون إتساع نطاق الصدام بين أنصار التيار الإسلامي وقوات الأمن ، و يعد النفوذ الواضح للتيار الإسلامي داخل المجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من الثمانينات عاملا أساسيا في ظهور الأزمة الحادة التي عرفها النظام السياسي الجزائري إذ كان من إفرازات هذه الأزمة لجوء هذا النظام لاعتماد الإصلاحات الدستورية ابتداء من سنة 1989 وذلك للحيلولة دون انهياره أمام تصاعد هذه الأزمة .[1]

أن التحدي الذي مارسته الجبهة الإسلامية للإنقاذ على النظام السياسي في الجزائر لم يمنع هذا الأخير للسعي بصورة حثيثة لاحتوائها وذلك باستخدام إستراتجية لها وجهان إستراتجية القمع مع العناصر المتطرفة في الجبهة وإستراتجية الاحتواء الدين ودمج و يتم ذلك بدمج النشاط الديني والحياة الدينية في الإطار المنظم للدولة ففيما يتعلق بسياسة العنف (العنف السياسي) والقمع التي اتبعها النظام السياسي فيلاحظ أنها تكررت عدة مرات مع العناصر الراديكالية في الجبهة كما استعمل أسلوب القمع ضد العديد من الشخصيات البارزة في الحركة الإسلامية من أمثال أحمد سحنون ،عبد اللطيف سلطاني وعباس المداني.[2]

في 30 جوان 1990 ، قام التيار الإسلامي ممثلا في " الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، بتكوين تنظيم نقابي وهو " النقابة الإسلامية للعمال" فتواجدت على مستوى عدد كبير من الولايات، في كل القطاعات التربية، الصحة، الصناعة...الخ، فقد تمكنت من الإستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا.[3]

لقد كانت لنقابة الإسلامية للعمال تمثل التنظيم نقابي فقوة التفاوض كما هو معروف هي قوة النقابة، فإذا لم يسمح لها بالمشاركة في التفاوض والتحاور في الثلاثية، وتعبر عن مصالح نفس الشيء بالنسبة "للنقابة الإسلامية للعمال "فقد نشطت في الواقع، واستحوذت على القاعدة العمالية بنسب كبيرة، ، فقد قامت بتعبئة عمالية لهذا الإضراب باعتبارها تابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ .وفعلا فقد شارك عدد كبير جدا من العمال بمختلف وظائفهم والقطاعات التابعة لها فقد تشكلت

---

[1] /_ إدريس خضير،**مواقف سياسية** .الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع ،2002، ص ص(24 -25) .

[2] /_ عبد الله بوقفة،**القانون الدستوري :تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية** .الجزائر :دار الهدى ،2008، ص218 .

[3] /_ حنان شطيبي ،**الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية** .الجزائر:(رسالة ماجستر، جامعة منتوري قسنطينة ، مدرسة الدكتوراء تخصص تسير الموارد البشرية 2012) ، ص ص(109- 110) .

في مختلف القطاعات، ومثلت عمالم ، و أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إضرابا مفتوح ا عشية الحملة الانتخابية للتشريعيات إضرابًا كانت هتدف من ورائه إلى إسقاط النظام الحاكم، كما دعت إلى تنظيم مسيرات شعبية عبر شوارع كل المدن، ومن جهتها حرصت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على طرح ثلاثة قضايا على الحكومة الجديدة و هي الإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. ثم إلغاء القانونين الانتخابيين كانت تحاول بتلك المطالب إبراز قوهتا أمام النظام الحاكم وأمام الأحزاب السياسية الأخرى.

إن أهم ما ميزها الإضراب سياسي في ماي 1991 حيث أدى صدور قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية إلى معارضة العديد من الأحزاب لهذين القانونين، ولعل الرفض القاطع كان من طرف الجبهة الإسلامية للإنقاذ إعتقد النظام بأن تسيير الجبهة للمجالس المحلية سيضعفها خاصة و أن عدة صلاحيات قد نزعت من هذه المجالس بالإضافة إلى التضييق المالي عليها .ولقد حاولت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الإطاحة بالنظام من خلال ل لج وء إلى تنظيم الإضراب العام فكانت تيار الوحيد الذي إستطاع تنظيم مثل هذه الإضرابات في وقت تميز بالإنغلاق، قامت بإحتلال الشوارع والساحات في معظم المدن والقرى عبر الوطن وكانت المسيرات الحاشدة تجوب الشوارع خلال النصف الثاني من شهر ماي و إلى غاية منتصف شهر جوان 1991 و من شعارات تلك المسيرات لتسقط الديمقراطية ، دولة إسلامية بلا انتخابات، لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول و كانت تلك بداية المواجهة العنيفة بين حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ "و النظام الذي لم يتردد في الاستنجاد بالجيش لإعادة الاستقرار و إخلاء الشوارع والساحات لقد رفضت أغلب الأحزاب قانون الدوائر الإنتخابية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني والذي يعطي لحزب جبهة التحرير حظا أوفر في الفوز بعدد كبير من مقاعد مجلس النواب[1].

لم تكن مظاهر الأزمة خافية على أحد، فالنظام كان يعاني أزمة متعددة الجوانب اقتصادية،سياسية واجتماعية جعلت المواطن يفقد ثقته في النخبة الحاكم ، لكنّ توقف المسار الانتخابي و استقالة رئيس الجمهورية في جانفي 1992 أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية في الجزائر. إن رفض الإشكالية التعبيرية الحرة والمستقلة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، وعجز الأطر الرسمية على خلق امتدادات شعبية حقيقية، مضافا إليها الشروخ الكبيرة التي برزت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كالبطالة، أزمة السكن والندرة التي استفحلت...إلخ .[2]

و قد حملت تلك الانتفاضة علامات وسمات كثيرة دفعت تلك الأحداث السلطة لإجراء إصلاحات على النظام السياسي في الجزائر بإنهاء سيطرة الحزب الواحد وفتح المجال السياسي للتعددية، وتحرير مجال الإعلام، وفك القيد عن حرية التنظيم الاجتماعي والمهني مؤدية إلى ترسيخ التعددية. ومن المعروف أن النظام قد نجح في الالتفاف على تلك الإصلاحات وإفراغها من محتواها واستعادة سيطرته شبه الكاملة على المجتمع وسنتطرق في المطلب الثاني إلى الإصلاحات التي عرفتها الجزائر عقب أزمة أكتوبر 88.

المطلب الثاني :الإصلاحات السياسية بعد أزمة أكتوبر1988

[1] /_ محمد بوضياف، مرجع سابق ،ص ص (145-146) .
[2] /_ العياشي عنصر ، التعددية السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق . **السياسية الدولية** ، العدد 35 ،1999،ص 3.

إن الإصلاحات السياسية لم تفرضها أو تأت بها أحداث أكتوبر 1988و لم تعجلها وإنما تلك الأحداث نفسها ليست سوى جسر مصطنع بكل براعة لتعبر عليه التغيرات و البيانات الإصلاحية ووجدت فيها تبريرها الظاهري حيث أن المظاهرات وأعمال الشغب والتخريب التي عرفتها البلاد خلال شهر أكتوبر 1988 كانت مخططة سلفا بدليل اتساعها و شموليتها ووحدة تزامن انطلاقها إذا أن التذمر الشعبي العام المعبر عنه كان ضد السلطة القائمة كلها و لم تستثن أية جهة .

لقد كانت أثارها واضحة في التعديلات و التغيرات التي طرأت على بنية النظام السياسي الجزائري فكانت المطالب الشعبية المعلنة إقتصادية واجتماعية وثقافية في أغلبها وليست سياسية كما أعلنت عن ذلك جهات عديدة في الداخل والخارج حيث أن الذين أراود التغيير السياسي والتعجيل به هم الذين دبروا الأحداث التي تطورت بسرعة حتى تجاوزت حدودها المرسومة فالخوف من كشف الحقائق والإعلان عن المنظمين والمحركين لهذه الأحداث والأهداف المرجوة من ورائها ،فقد كانت التغيرات الاقتصادية مخططة وتدريجية متلاحقة أما التغيرات السياسية فتبدو مفاجئة ،وإن أعلنت باسم رئاسة الجمهورية إلا أن ذلك تم في ظل حزب جبهة التحرير الوطني وهكذا فرئيس الجمهورية أعلن الإصلاحات ومؤتمر الحزب الذي تبناها وصادق عليها الشعب جملة بموجب الاستفتاء العام ، وستتطرق في هذا الإطار إلى الإصلاحات السياسية التي جاءت بعد أحداث 05أكتوبر 1988[1]

لقد أفرزت أحداث أكتوبر 1988مجموعة من الإصلاحات السياسية التي كانت أثارها واضحة في التعديلات والتغيرات التي طرأت على بنية وهيكل النظام السياسي الجزائري ، ومن أهمها تعديل الدستور والإصلاحات التي تبعت ذلك، قاالجمعيات ،وكذا قانون الإنتخابات وقانون الإعلام. ولقد أعلن النظام السياسي عن مجموعة من الإصلاحات السياسية أهمها : [2]التعديل الجزئي للدستور في 03 نوفمبر1988:

تمثل أول تحول إصلاح سياسي عقب أحداث أكتوبر1988في التعديل الجزئي لدستور 1976 حيث قرر رئيس الجمهورية أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء يوم 03 نوفمبر 1988 مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، [3] لكن تمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي اتهم بها، وحتى تأخذ الإصلاحات مصداقيتها لأنه في أحداث 1988 تم تحميل الحزب جزاء كبيرا من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي و الاجتماعي الذي أصاب البلاد و يهدف استحداث منصب رئيس الحكومة إلى إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة السياسية ،وجعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها في التسيير وبالتالي إمكانية إقالتها عندما تقتضي الضرورة ذلك.[4]

---

[1] /_ جمال قنان ، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** .الجزائر : دار الأمة،الطبعة الأولى ،1999، ص43 .

[2] /_ مصطفى بلعور ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990** ، المرجع السابق، ص3 .

[3] /_ عبد الله بوقفة ،المرجع السابق ،ص218 .

[4] /_ لونيس رابح ،**رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** .الجزائر :دار المعرفة ، الطبعة الأولى ،2012 ،ص230 .

لقد تم إعادة صياغة المادة (05) من دستور1976بشكل واضح وأصبح :(بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب)وهو ما عزز من علاقته بالشعب، خاصة أنه وعدهم بإصلاحات سياسية عميقة في خطاب 10أكتوبر 1988الذي ندد فيه باحتكار السلطة، ورغم وجود المادة (111)الفقرة (14) التي تنص بأنه:(يمكن له أن يعمد إلى استفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية)،لكن الصياغة غير وافية ولا تمنح سلطة كافية في الرجوع إلى الشعب خاصة عندما يتخذ المؤتمر موقفه بالأغلبية باعتبار أن المؤتمر يتولـــى ـــحسب القانون الأساسي للحزب بحث القضايا التأسيسية للدولة انطلاقا من المادة 95 الفقرة 09من قانون الحزب .[1]

إن إلغاء الفقرتين (2)و(9) من المادة (111)اللتين تعبران عن تجسيد رئيس الجمهورية لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة و ترأسه الاجتماعات المشتركة لأجهزتهما تعد مسألة في غاية الأهمية لأن هذا التعديل يبعد الحزب من المراكز القيادية السياسية ويفصله عن الدولـــة و يحرر المنظمات الاجتماعية و المهنية من وصاية وسيطرة الحزب ، ويفسح المجال للترشح في المجالس المنتخبة دون شرط إجبارية العضوية في الحزب حسب المادة (120) من القانـــــون الداخـــلي للحزب [2].

و بعد الإصلاحات التي عرفت تعديل جزئي للدستور جاء أهم إصلاح سياسي و الذي شكل تحولا سياسيا حقيقيا في الجزائر تمثل في دستور 1989 :

الإصلاحات السياسية في دستور 23فبراير 1989 : يعتبر دستور 1989نقطة تحول في الحياة السياسية الجزائرية لأنه نقل الجزائر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية حيث تم تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر وحدها العمل السياسي، لقد كان رئيس الجمهورية يرى أنه لا يمكن القيام بإصلاحات إقتصادية حقيقية دون إصلاحات سياسية ، و نظرا لمعارضة القوى المحافظة في حزب جبهة التحرير الوطني فقد تمت صياغة المشروع النهائي لدستور 1989من طرف شخصيات في رئاسة الجمهورية دون مشاركة الحزب،وتتمثل المحاور التي تضمنها دستور 1989في النقاط التالية : التخلي عن الخيار الاشتراكي الفصل بين السلطات الثلاث ،نص الاعتراف بحق نشاء جمعيات ذات الطابع السياسي،نص على إحترام حقوق الأساسية للإنسان وحرياته ، الإعلان عن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة على دستورية القوانين ، ،التأكيد على ضمان الملكية الخاصة .[3]

لقد أنشاء دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق ،يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجيته الشعبوية ، وممارسته البيروقراطية التي ميزت الفترة السابقة ،و تجسيد لدولة القانون وحفاظا على الشفافية في تسيير المجتمع ، وقد

---

[1] /_ زيدان زبيحة المحامي ، **جبهة التحرير جذور الأزمة** .الجزائر ،دار الهدى ،2009، ص303 .

[2] /_ صالح بلحاج ،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2012، ص ص (41-42) .

[3] /_ عمر برمة ، المرجع السابق، ص ص (26-27).

تم تدعيم هذه المفاهيم بجملة من النصوص القانونية بعد دستور 1989 وأهم هذه القوانين قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، الإعلام ، الانتخابات .[1]

قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 05جويلية 1989:

إستكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 وتدعيما للتعددية الحزبية ،تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 1989/07/05 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية ،ويمثل هذا الانتقال إلى التعددية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر.[2]

ومن أهمها الإصلاحات ما جاء في المادة (36) والتي تنص على حرية الإبداع الفني والعلمي وحسب هذه المادة فحرية الابتكار والإبداع في جميع المجالات الفنية والعلمية ،أما المادة (39) فقد نصت على حرية التعبير وتأسيس الجمعيات وعقد الإجتماعات ومنه حرية الرأي مضمونة للمواطنين بشكل فردي أو جماعي أما المادة (40) فقد نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به يتضح من خلال هذه المادة إن الدستور قد ضمن حق التعددية الحزبية لكنه وضع قيدا عليه وهو عدم التذرع بهذا الحق للمساس بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية و إستقلال البلاد وسيادة الشعب .[3]

وقد أصاب المشرع الجزائري عندما استعمل عبارة معترف به للدلالة على أن التعددية الحزبية كانت قائمة في الواقع السياسي من قبل لكن نشاطها ظل سريا ولذلك فالاعتراف القانوني بحق التحزب في دستور 89 جاء ليقنن الواقع ويطبعه بالمشروعية ويرتب نتائجه وأثاره السياسية و القانونية ومنها شرعية الوجود والمشاركة السياسية،والخروج من السرية المحظورة إلى العلنية المشروعة بعد المبادرة بتحول من العمل السري المحضور إلى العمل العلني المشروع فكانت فوقية دون المطالبة الشعبية من القاعدة ،غير أن ما يبررها هي حتمية مواجهة الأزمة الشاملة التي أضحت معقدة وتتطلب تغييرات جذرية في كل المستويات. [4] بإنشاء أحزاب سياسية في ظرف قصير جدا بلغت أكثر من 60 حزبا ،وقد ساعد على هذا التحول السريع والمفاجئ انهيار أسطورة الحزب الواحد و صعود المعارضة السياسية وخاصة الجبهة

---

[1] /_ فريد علوش ،**أثار التحول ل الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية** . الملتقى الوطني الأول حو ل التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة بسكرة ، 12 -13 أفريل 2010 ، ص 159 .

[2] /_ الطاهر بن خرف الله ،**النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989)** .الجزائر :دار الأمة ،الطبعة الأولى ،2001 ،ص30 .

[3] /_ عبد الناصر جابي ،**الدولة والمجتمع في الوطن العربي :في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة** . القاهرة مكتبة مدبولي،1998 ، ص ص (47 -51) .

[4] /_عمر صدوق ،**آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1995، ص ص(74-75).

الإسلامية للإنقاذ قوة كبيرة حيث عرفت كيف تسفيد من تذمر المواطنين إزاء السلطة المتهمة بمسوليتها في وصول الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية إلى هذا المستوى[1].

قانون الإنتخابات قانون الانتخابات 07 أوت 1989 : يفترض انتقال النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين المنظمة للانتخابات، وهذا بإدخال تعديلات وتغييرات عليها، وه ذا ما عرفه قانون الانتخابات الصادر في 25 أكتوبر 1980 الذي ألغي بعد صدور قانون الانتخابات في 07 أوت 1989 ، والذي عرف العديد من التعديلات .[2]

قانون الإعلام 03 أفريل 1990 : جاء هذا القانون هو الأخر كنتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور 1989،مما جعل قطاع الإعلام و الاتصال يعرف تحولا جذريا وضع حدا خاصة في الصحافة المكتوبة لاحتكار الدولة و الحزب الواحد لميدان الإعلام و قد نص قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل و الموضوعي للوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي و الدولي، و كذا حقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية.

ومهما قيل عن تجربة الإعلام تبقى مقبولة إلى أبعد الحدود ولا يمكن نفي الدور الذي لعبته الصحف الحزبية المستقلة، في تغيير نمط الحياة السياسية في الجزائر حيث كان عملها مكملا للخطاب ومكملا لجوانب إضافية لم تقدم في الخطابات إلا أنها كانت غير منظمة و غير مؤطرة ،و لا تمتلك الاحترافية والمهنية اللازمة ، وهذا يعود إلى حداثة التجربة ، وافتقار المجتمع الجزائري إلى الثقافة

الإعلامية التي تساعد على الفهم السليم لهذا الحق .

أن الإصلاحات السياسية التي أفرزتها مرحلة التحولات الديمقراطي، وحاول النظام السياسي تكييفها على طريقته ،كانت في مجملها تعديلات في بعض المواد الدستورية وتغيير مجموعة من القوانين ،رغم أنها لم تكن مطالب الحراك الإجتماعي الذي نطلق من أزمة ندرة المواد الاستهلاكية ،لقد جاءت الإصلاحات مغايرة و لم تعبر عن مطالب الشعب لأن الشعب في هذه الفترة كان يعاني أزمة اجتماعية مزرية.

إن الإصلاح السياسي في الجزائر يختلف عن غيره، في باقي دول العالم ، لأن هذه الميزة هي ميزة النظام السياسي الجزائري فهو يقدم البديل الذي يريده ، أثنا ء الأزمة ،ولا يقدم حلول ،بقدر ما يعمل جاهدا على تمرير إصلاحات ،بعد أن يرمي بالحراك إلى المجتمع ثم يستجيب بالطريقة ،التي طال ماميزته وهي القمع و الإحتواء ،ثم إصدار التشريعات والتعديلات التي كانت بعيدة عن المجتمع .

المبحث الثالث :الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الاقتصادية

---

[1] /_ صالح زياني ، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية .جامعة باتنة، **دفاتر السياسية والقانون** ،عدد خاص أفريل2011 ، ص 309 .

[2] /_ إدريس بوكرا ، **تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية** .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1994 ،ص46 .

لقدعاشت الجزائر عام 2011 وتيرة تغيرات متسارعة وعميقة شكلت واقعا اجتماعيا متحرك وغير ثابت وغير متكامل النضوج ، فقد شهد السداسي الأول سنة2011 غليانا اجتماعيا غير مسبوق، قوبل هذا الغليان بإجراءات لتهدئة الجبهة الشعبية الاجتماعية والسعي نحو إصلاحات سياسية و اجتماعية لفت حولها جميع أطياف المجتمع المدني الجزائري من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية.

المطلب الأول: الاحتجاجات الاجتماعية الاقتصادية

أن الملاحظ لما حصل في آخر احتجاج في جانفي 2011، بأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية ،هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث، من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون هذه المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية. كما لاحظنا في الأحداث الأخيرة وحتى قبلها، أن الجو السياسي كحدث وليس كاتجاه، يمكن أن يؤثر في الاحتجاج ويزيده حدة، فالأكيد في الوضع الجزائري أن حالات الفساد التي انتشرت السنتين الأخيرتين جراء مشاريع استثمارية كبيرة بادرت إليها الدولة بعد التحسن المالي الذي تحقق (طرق، سدود، مساكن) كان لها أثر كبير في توليد حالة تذمر تعبر عن نفسها من خلال الاحتجاج الدائم الذي يعيشه المجتمع الجزائري. فالاحتجاجات، كما في الحالة التونسية، تعبر عن (أزمة في توزيع) الثروة الوطنية بين الطبقات والفئات، وحتى بين الجهات المختلفة من القطر[1].

انطلقت الحركة الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي2011، مباشرة بعد عطلة نهاية الأسبوع (الاثنين 3 يناير 2011) ودخول السنة الجديدة التي شهدت بداية سريان زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية، كان على رأسها (السكر والزيت)، وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر. وانتشرت شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى عن أمر ما سيحدث، وأن الشبان سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة و سرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الوطني، ابتداء من مساء الاثنين في 2011/1/3 في مدينة وهران بالغرب الجزائري، لتنتشر بدءا من الثلاثاء في 2011/1/4 في ولاية تيبازة بالوسط، و على حدود ولاية العاصمة الغربية ، كمدينة بواسماعيل و فوكة [2].

وقد عرفت هذه الأحداث التي خلفت أضرارا جسيمة بالممتلكات العمومية والخاصة على مدار ثلاثة أيام "بإنتفاضة السكر و الزيت" وقد تزامنت هذه الاحتجاجات مع وضع إقليمي على حافة الإنفجار خاصة بتونس التي تعيش غليانا اجتماعيا يوميا كلل بالانتعتاق من نظام زين العابدين بن علي ،حالة الانبهار بما يحدث في تونس التي شعر بها الشباب الجزائري تزامنت مع إرتفاع أسعار بعض المواد الأساسية ، وهو ما دفع بشريحة الشباب للخروج إلى الشارع الأمر لم يتوقف عند انتفاضة "السكر والزيت" بل تبعتها هزات إرتدادية تمثلت في إنتفاضة "السكن" ثم إنتفاضة "الكهرباء".

---

[1] / _ عبد الناصر جابي ،المرجع السابق ، ص 62 .

[2] / _ عبد الناصر جابي ، **الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم** ، الجزائر ، 2011 ، ص 4 .على الرابط: http:// arab sordemocrace.org.democrace.2011.page04.

ويمثل انتشار هذه الاحتجاجات في الجزائر العاصمة منذ الأربعاء في 2011/1/5 النقلة النوعية لهذه الموجة الاحتجاجية، خاصة عندما مست الأحياء الشعبية التي ارتبطت بمثل هذه الاحتجاجات في السابق، كأحياء باب الواد وبلكور وباش جراح . لم تقتصر الاحتجاجات على منطقتي الغرب والوسط، فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقا، نحو مدن عنابة وسكيكدة و الطارف وسوق أهراس بأقصى الشرق الجزائري ، كما امتدت حتى الجنوب في مدينة ورقلة والجلفة و الأغواط ، لتعاود الانتشار بشكل أوسع في الغرب الجزائري شاملة مدنا أخرى لم تمسها الموجة الأولى عند انطلاقها، كتلمسان ومعسكر وسيدي بلعباس التي تميزت فيها الأحداث بمشادّات واسعة بين الشبان والأجهزة الأمنية.

لقد كانت الانتفاضة الإجتماعية تعبيرا عن الغضب الإجتماعي الذي لم يتم استثماره بالشكل الصحيح، و لم يوجه بشكل سليم لتحقيق مطالب اجتماعية أو سياسية محددة ، فحركة 05 يناير 2011 قد أكدت مجموعة من الحقائق التي أضحت سمة غالبة على الحالة الجزائرية وهي:سيطرة الحركة الشعبية العفوية على تحركات الشارع الجزائري، الحضور القوي لفئة الشباب في مجمل حركات الاحتجاج الاجتماعي ذات الطابع الشعبي العام، غياب تأطير من قبل تنظيمات المجتمع المدني أو أحزاب سياسية كما أنه لم تشكل الحركات الاحتجاجية هياكل تنظيمية ذاتية، كما لم تفرز قيادات من داخلها، و لم تقم بوضع برامج أو خطط عمل ومطالب واضحة ومحددة. ربما يعود ذلك إلى عامل الزمن القصير الذي استغرقته تلك الحركات، ونقص الخبرة النضالية لدى الشباب الذين يمثلون القوة وبالنظر إلى ما سبق فإن الحركات الاحتجاجية 2011 تتميز بغياب لوائح مطلبية واضحة تتضمن مطالب اجتماعية، اقتصادية وسياسية .

ويجسد يوم الجمعة 2011/1/7 أهم أيام هذه الحركة، إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد، في تظاهرات تغطي أحياء العاصمة الشعبية تحديدا، غير أن هذا اليوم مر بهدوء، عكس المتوقع، و لم تكن التعزيزات الأمنية وتحفز قوى الأمن هي السبب الوحيد في ذلك. وقد يكون التشرذم الذي آل إليه التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة، السبب الرئيس في هذا الهدوء. كما أن انفصام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار ربما يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء .[1] لقد تميزت الحركات الاجتماعية الأخيرة ببعض الخصوصيات مع أنها أعادت إنتاج كثير مما عُرفت به الحركات الاحتجاجية في الج زائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة،فقد كررت هذه الحركات نفسها، ولا سيما في استمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب أي جهد للأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها ، يجعلها عرضة لأن توجه من خارجها، من قبل قوى سياسية منظمة أو شبه منظمة .[2]

كما يحيل ضعف تنظيم هذه الاحتجاجات إلى أزمة الساحة السياسية الجزائرية، ما يجعل هذه الحركات تبدو في مظهر الحركات "الخام" ، التي تحدث في شارع فارغ سياسيا . وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها كما إن دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الأخيرة تجدد كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها، مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية، على الرغم مما تتسم به الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر –تقليديا– من "راديكالية" ليست مرادفة

---

[1] /_ فتحي بولعراس ، "الإصلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ،2011 ، ص ص (14-16) .

[2] /_ العياشي عنصر، " الحركات الاحتجاجية في الجزائر الأبعاد والدلالات "،الجزائر ، **جريدة الجزائر نيوز** ، العدد 1552 ، 19فيفري 2012، ص12 .

للعنف دائما وعلى الرغم من بعض الميزات المتفردة، مقارنة بحركات احتجاجية عدة شهدتها الجزائر في السابق، كالانطلاق من المدن الكبرى (والعاصمة تحديدا بأحيائها الشعبية التاريخية كحي باب الواد) وطابع التعبئة الكبير الذي عرفته، وحتى موجة العنف التي اتسمت بها، إلا أن ما شهدته مدن الجزائر خلال بداية جانفي 2011، من حركات احتجاجية؛ لم يأت بالجديد مرة أخرى على مستوى هذا النوع من الحراك الاجتماعي الذي عرفت به الجزائر. فقد استمرت ظاهرة ضعف التنظيم و التأطير الحزبي والجمعي التي ميزت الحركة الاجتماعية الشعبية، خلال أكثر من عقدين. كما استمرت حالة التوجس والحذر في تعامل الفئات الوسطى والنخب السياسية ، بما فيها المعارضة مع هذه الحركات التي تثار حولها كثير من الشكوك، جراء قابليتها الكبيرة للاحتواء والاختراق.[1]

كما برز الخطاب السياسي الذي يركز على خصوصيات الفاعل الرئيس في هذه الحركات الاحتجاجية ـــ بأنهم شبان وحتى مراهقون وأطفال ـــ ويرفع عنه صفة تمثيل المجتمع، ملصقا به القابلية للتضليل والاستخدام، والقصور عن التمييز.

وما ميز الأحداث في مدينة الجزائر العاصمة هذه المرة، دون سواها من المدن، أن المواجهات كانت تنطلق ليلا في العادة، ليتفادى المتظاهرون المراقبة المنتشرة في الشوارع والتي أضحت من الأهداف الأولى لهذه الحركات الاحتجاجية، وتميزت الحركات الاحتجاجية أيضا، بافتقارها إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي وهو ما تلقفه الخطاب، الإعلامي الرسمي محاولا أن ينفي عنها أي توجه سياسي، ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، وهذا الموقف تبنته السلطات العامة التي رفضت ،أن تزّج الشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة، ليقتصر تدخلها على احتلال مواقع دفاعية، عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة والمؤسسات الرسمية الأخرى. وهذا الموقف قلص كثيراً من الخسائر البشرية بين الشبان المتظاهرين .[2]

إن الحرك الاحتجاجي لجانفي 2011 ،يعبر عن بعض الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،فهو يجع ذلك إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة و لأن السياسة هي كل شي فعلاقة النظام السياسي الجزائري بالمجتمع تتجلى في إلتهام الدولة للقوى المجتمعية الحية التي تنشط في مجتمع مدني هزيل مناسباتي لايرقى أن يشكل واسطة العقد في الأنظمة الديمقراطية ،بل عمل النظام السياسي الجزائري دائما على إخضاع الفعل الاجتماعي إلى القرار السياسي ، هذا الوضع الذي أفسدته السياسة كرس ممارسات من لدن هيئات المجتمع المدني زادت من الهوة بين المواطن وهيئات المجتمع المدني وبالتالي فقدت هذه الأخيرة دورها السياسي في حمل مطالب و تطلعات الشعب

كما تؤشر الحالة على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية والتخبط في الأداء الإقتصادي ،فالمحدد الإقتصادي يعكس حالة الجزائر التي فشلت في الرفع من مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات فوق نسبة 5بالمائة فرغم أن مؤشرات التنمية

---

[1] /_عبد الناصر جابي ، "جيل الثورة قضى على طموحات الشباب في قيادة البلاد ".الجزائر : **جريدة الجزائر الجديدة** ،16جويلية ، ص3 . على الرابط: http:// www.eldjawai-djadida.dw

[2] /_ الزبير عروس ، "الخصوصية الجزائرية في إستعاب الاحتجاجات الشعبية ". **السياسية الدولية** ،العدد 59 ، 2011 ، ص 6 .

الاقتصادية يوصف بالجيد إلا أن الاقتصاد الجزائري فشل في التخلص من المنطق الريعي ،مع تسجيل ارتفاع رهيب لفواتير الاستيراد خاصة في المواد الغذائية وهو ما جعل الاقتصاد الوطني خاضعا لتقلبات الأسواق الدولية هذا ما أثر و بشكل مباشر على المجتمع الذي يبقى غير مستقر وعلى صفيح ساخن ،كما أن ترهل الاقتصاد غير المنتج للثروة شكل في جوفه طبقة أثرياء تزداد ثراء وطبقة فقراء تزداد فقرا مع إختفاء تدريجي للطبقة الوسطى التي من شأنها تحقيق الاستقرار الاجتماعي.[1]

فالرفض الإجتماعي لسحق هذه الطبقة تجلى في الاحتجاجات المتكررة لعديد من عمال القطاعات المختلفة ، المطالبة برفع الأجور وتحسين المستوى فأغلب القطاعات سجلت فيها احتجاجات وصلت إلى الإعتصامات أمام قصر الرئاسة و الوزارات والمصالح المعنية ، و في وقت الذي تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد زادت أثار التهميش التي تمس، على وجه الخصوص ، فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير. وفي ظل تزايد الفساد الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات "سوناطراك".

أ ن فهم الخصائص التي اتسمت بها الحركات الاحتجاجية في الجزائر لا يتأتى من دون العودة إلى المستويات الثقافية والفكرية فيكفي إلقاء إطلالة على صفحات الجرائد اليومية حتى نقف على المستوى المهول للجريمة بكافة أصنافها والتي كانت بالأمس القريب غريبة عن المجتمع الجزائري و التي ساهمت فيها مخلفات المأساة الوطنية المرتبطة ، بمكانة النخب الثقافية و السياسية الجزائرية ودورها المتسم تاريخيا بعدم الفاعلية، في كثير من الأحيان، نتيجة ارتباطها بالمنطق الانقسامي، الذي تكونت على أساسه، في مجتمع عانى طويلا ظاهرة استعمارية استيطانية ساهمت في إفراز واقع إجتماعي معقد تلتقي فيه إرهاصات و فاتورة الماضي مع الحاضر الساخن بمعطياته الإجتماعية المقلقة ،خاصة فئة الشباب والتي وصل بها الأمر إلى حرق بعض الشباب لأجسادهم جراء الواقع الاجتماعي المر والقاسي وهو مؤشر جد خطير يستدعي إجراءت عاجلة للتكفل بالإنشغالات الإجتماعية للمواطن .[2]

وقد قابلت السلطة تذمر الموطن من الواقع الاجتماعي ومطالبته بالمستوى المعيشي الذي يحفظ كرامته بالسعي لإصلاحات ذات الشقين الإجتماعي والسياسي لإخماد نار الجبهة الاجتماعية التي تزداد حدة ، بسب الأوضاع الإقتصادية غير المستقرة وبالإضافة إلى حالة الانسداد السياسي التي زادت من حدة الأزمات ،وهو ما تطلب العمل على وضع إستراتجية و رؤية اجتماعية تشارك في تجسيدها جميع فعاليات ا لمجتمع المدني يكون محورها الشباب الذي وصل به المطاف إلى حرق جسده احتجاجا على الواقع الاجتماعي المزري ،قابلتها السلطة السياسية بتشكيل لجنة مشاورات من أجل إصلاحات سياسية وتنظيم جلسات للمجتمع المدني .

دائرة الاحتجاجات التي طالت مختلف الفئات الاجتماعية و المهنية مطالبة بتحسين أوضاعها المهنية و المادية فقد شهدت النقابات العمالية انتفاضات،بمختلف القطاعات مطالبة بتحسين أوضاعها المهنية مستعملة في ذلك كل أساليب

---

[1] /_الزبير عروس ،المرجع السابق، ص 6.

[2] /_ عبد الناصر جابي ، المرجع السابق ، ص ص (7 -8).

الاحتجاج السلمي لنقل صوتها إلى أعلى هرم في السلطة وهو ما أدى في العديد من المرات إلى مصادمات مع قوى الأمن ، فلهيب الطبقة العاملة المنتفضة من أجل ظروف معيشة أفضل ،انتقل إلى أسوار الجامعة التي خرج طلبتها أيضا إلى الشارع مطالبين بتحسين الظروف الاجتماعية للطالب وهو ما أنتج اضطرابا ت عديدة خلال الموسم الجامعي بسبب القبضة الحديدية بين النقابات الطلابية ووزارة التعليم العالي .

إن الاحتجاجات التي أخذت في بعض الأحيان أشكال تعبير عنيفة تعكس مدى الشرخ والخلل الكامن في النسيج الاجتماعي الجزائري الذي لم يجد سوى لغة الشارع للتعبير عن مطالبه وقناة إيصال صوته للسلطات العليا ومن بين أسباب إستفحال ظاهرة الخروج للشارع كشكل من أشكال التعبير عن انشغالات المواطنين ، وأيضا ضيق مساحات الحوار وفقدان الثقة التي أصبحت ميزة تطبع علاقة المجتمع بالسلطة الحاكمة في البلاد على جميع المستويات .[1]

واستمرار التعامل الرسمي بالنهج نفسه مع هذه الأحداث. فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية (البطالة ،الشغل ،السكن،.....) المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (السكر والزيت،.....) في حالة أحداث جانفي2011، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع "شراء" نوع من الأمـــن الاجتماعي، بفضل السيولـــة المالية التي تتوفر لديها، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات.[2]

لقد أول موقف رسمي عن السلطات الرسمية على لسان وزير التجارة ،ثم ممثل حركة مجتمع السلم ـــ تلاه تصريح وزير الشباب والرياضة (ممثل جبهة التحرير الوطني) الذي دعم الرؤية الرسمية التي تصور الاحتجاجات على أنها مجرد احتجاج على غلاء أسعار المواد الغذائية، يعبر عنه شبان عاطلون عن العمل، وبلا تأهيل وتنقصهم وسائل الترفيه، ويعانون مشاكل اجتماعية .

وزير الداخلية المعني الأول بضبط الأمنلم يتدخل إلا في اليوم السابع للاحتجاجات (الأحد 9 يناير2011) بعد تسجيل أول الضحايا في صفوف المتظاهرين، ليصف الحركة الاحتجاجية بأنها عمل إجرامي من تدبير مجموعات إجرامية، حتى لو كان في صفوفها شبان يعانون مشاكل اجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة. وفي ماعدا هؤلاء المسؤولين الثلاثة، لم يتدخل الوزير الأول على سبيل المثال، ولا رئيس الجمهورية الذي عوّد الجزائريين على فترات غياب طويلة، بما في ذلك عدم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية، وعدم التدخل مهما كانت جسامة الحدث. وعدم تدخل رئيس الجمهورية ووزيره الأول، يمكن تفسيره بحسابات سياسية دقيقة، جعلت هذين المسؤولين يتخوفان من أي عواقب معاكسة لتدخلهما، الأمر الذي ربما يضر بشعبيتهما وبمشاريعهما السياسية المستقبلية،عند هذه المرحلة من التحليل لا بد من طرح قضية علاقة هذه الاحتجاجات باللحظة السياسية الراهنة في الجزائر خاصة أن سنة 2011 كان يمكن أن تكون هادئة باعتبارها سنة من دون رهانات

---

[1] /_ الزبير عروس ،المرجع السابق ، ص ص (8- 9) .

[2] /_ هويري يس،" إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة :قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري ".الجزائر :**مجلة الإرشاد** ،العدد الاول ، 2011، ص ص (18- 19) .

انتخابية على الأقل، مقارنة بسنة 2009 التي شهدت انتخابات رئاسية، أو 2012 التي شهدت في بديتها حزمة من الإصلاحات السياسية .

إعادة إنتاج الذات هي الصفة الجامعة لهذه الحركات الاحتجاجية التي كرست قابليتها لتكرار نفسها تقريبا ،وفي سبيل المطالب نفسها التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي والاجتماعي ، والانتقال على شكل موجات من منطقة ، إلى أخرى، من دون أن يكون وراءها تنظيم يساعدها على هذا الانتشار الجغرافي، هذه التكرارية تؤكد حالة التذمر العميقة التي يعيشها المجتمع الجزائري وقواه الشعبية العاجزة حتى الآن عن التعبير عن مشكلاتها من خلال وسائل تعبير عصرية كالأحزاب و الجمعيات و النقابات،يشير إلى أن عملية الانتفال السياسي في الجزائر قد تكون مكلفة مقارنة بحالات أخرى ،على الرغم من توقف الاحتجاجات في بداية الأسبوع الثاني من جانفي 2011، إلا أن تداعياتها ما زالت حاضرة في يوميات الجزائريين ، فقد عرفت الولايا ت الجنوبية حراك إحتجاجيا خلال العام 2013.[1]

إذ أن الاحتجاجات في الجنوب ليس وليدة لعام 2013 بل تعود احتجاجات شبّان الجنوب إلى عام 2004، عندما تأسّست "حركة أبناء الجنوب من أجل العدالة"، وهي حركة مطلبية سلميّة كانت تطالب بحقّ هؤلاء الشبّان في التشغيل في مشاريع الطاقة في مناطقهم وتعزيز برامج التنمية المحلّية. وقد تعامل النظام بقسوة معها، وتعرّض أعضاؤها إلى ملاحقات أمنية وقضائية، وحُلّت الحركة، وحُكم على منسّقيها بالسجن النافذ ، وقد واصل عدد من الأعضاء السابقين في هذه الحركة عمليات الاحتجاج السلمي و المطلبي، وهم اليوم جزء من الحركة الاحتجاجية الجديدة. ولكن، في ضوء عدم تعاطي الدولة بجدّية مع الحركة المطلبية منذ عام 2004، عاد أهالي الولايات الجنوبية إلى أسلوب الاحتجاج المطلبي السلمي .[2]

إذا أن الدافع الأساسي لهذه الحركة الاحتجاجية هو الأحوال الاقتصادية السيّئة وضعف التنمية المحلّية في مناطق الجنوب وارتفاع نسب البطالة خاصّةً بين الفئات الشابّة وخرّيجي الجامعات في المنطقة، فمن المؤكّد أنّ البطالة في الجزائر ليست حالة خاصّة بالجنوب، بل هي ظاهرة وطنية منتشرة في جميع أنحاء الولايات بالإضافة إلى إن الجنوب يتميز بمجموعة من الخصوصيات التي تفسّر اندلاع هذه الاحتجاجات في ولاياته؛ فعلى الرغم من تركّز ثروة النفط والغاز وكذلك المنشآت النفطية فيه، فإنّ هذا لم ينعكس في مشاريعَ تنموية فيه لتحسين مستوى حياة المواطنين أو رفع مستوى الخدمات. كما أنّ هنالك شكوى منتشرة بين أبناء الجنوب تشير إلى أنّ الشبان هناك مهمّشون من التوظيف في منشآت النفط القائمة في مناطقهم. فهمّ يشعرون بإقصائهم من العمل فيها. يكاد يكون هنالك إجماع على أنّ وجود الإدارة العامّة لشركة النفط الوطنية (سونطراك) في الجزائر العاصمة، وبُعدها عن مواقع المنشآت النفطية في الجنوب، واعتماد الواسطة إلى حدّ كبير في سياسات التوظيف، هي السبب الرئيس في تهميش أبناء الولايات الجنوبية وحرمانهم من وظائف المنشآت النفطية.[3]

---

[1] /_ وحدة تحليل السياسات ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 25 أفريل 2013 .على الرابط
http:// dahaim stlute.org /politicols scinence .

[2] /- هويري يس ،المرجع السابق ،ص 20 .

[3] /_ هويري يس ، المرجع السابق ، ص ص (22-25).

لقد بدأت الاحتجاجات في الجنوب الجزائري في فيفري 2013 في العديد من ولايات الجنوب عندما تظاهر الشبان العاطلون عن العمل أمام مقرّ "الوكالة الوطنية للتشغيل"، وأحرق خرّيجو الجامعات منهم شهاداتهم الجامعية احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية والبطالة. وقد جابهت مصالح الأمن هذه التظاهرات بأساليبَ قمعية، منها استخدام الغازات المسيلة للدموع، وضرب إلا أن أبناء الجنوب المطالبين ببعض الحقوق الأساسية نضموا مسيرات سلمية أخر .

فقد خرج ألا لاف الشبّان العاطلين عن العمل في مدينة ورقلة يوم 14 مارس 2013، والذي دعت إليه "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" (العاطلون عن العمل) في الجنوب، للمطالبة بإنهاء سياسات التهميش والحصول على حقّهم في العمل أو في سكن إجتماعي وقد أدى هذا إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوّات الأمن أدّت إلى وفاة شابٍّ .

شهدت المظاهرات توسّعًا نسبيًّا في الجنوب إذ شجّعت تظاهرات 14 مارس 2013 في ورقلة فئات أخرى من المجتمع الجزائري على الخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقها الفئوية، كما هي الحال بالنسبة إلى "المنظّمة الوطنية لمقاومي الإرهاب"، غير المعتمدة رسميًّا، والتي دعت أعضاءها إلى الاعتصام في عددٍ من الولايات يوم 26 مارس للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية .

علاوةً على ذلك، بدأت هذه الاحتجاجات تأخذ بعدًا سياسيًّا واضحًا لم يكن مألوفًا في الاحتجاجات الاجتماعية السابقة و أصبحت شعارات المحتجّين تتطرّق إلى قضايا الفساد ، ودعت "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" إلى التظاهر في مدينة الوادي في 30 مارس تحت شعار "مليونية لإقامة دولة القانون"، شارك فيها المئات من الشبان العاطلين عن العمل يعدّ استخدام مصطلح "المليونية" المستقى من شعارات الثورات العربية للدعوة إلى التظاهر في حدّ ذاته نقلة في مستوى الاحتجاجات إلى مستوى سياسي ، كما أنّ شعار "إقامة دولة القانون" هو شعار سياسي بامتياز يتجاوز الشعارات ذات الطبيعة المطلبية ، وقد نجح منظّمو تظاهرة مدينة الوادي في حشد المئات من المتظاهرين الشبان على الرغم من الإجراءات الأمنية المشدّدة للحيلولة دون ذلك؛ إذ منعت قوّات الأمن أعدادًا كبيرة من الشبّان القادمين من مختلف الولايات من دخول المدينة والمشاركة في التظاهرة، وحاصرت ساحة الاعتصام.

تنوّعت أساليب تعامل الدولة مع هذه الحركة الاحتجاجية الجديدة، فإضافةً إلى الأسلوب العنيف والملاحقات الأمنية ومحاصرة المتظاهرين، قامت في محاولة من أجل نزع فتيل الأزمة بعملية تغيير ولاة ستّ ولايات جنوبية هي ورقلة، وتمنراست، وتندوف وإليزي، والواد، والبيض. كما أعلنت عددًا من الإجراءات من أجل تكوين شبّان الجنوب وتوظيفهم في قطاع الطاقة. ولكنّ الشبّان لم يثقوا في وعود الحكومة بسبب خبرتهم السابقة بمثل هذه الوعود التي لا يُلتزم بها، واستمرّوا في الاحتجاج، وطالبوا بلقاء المسؤولين الحكوميّين الرسميّين مباشرةً من أجل مناقشة مطالبهم ووضع الآليّات الفعّالة لضمان تنفيذها ، لكن أجهزة النظام.حاولت تفريغ هذه الاحتجاجات من الشرعية مستخدمة خطابًا إعلاميًّا وسياسيًّا يصفها بأنّها احتجاجات ذات طابع جهويّ، وأنّ لها أجندات انفصالية. ولكنّ الشبّان تنبّهوا إلى هذه الإستراتيجية؛ فأكّد أعضاء "اللجنة

الوطنية للدفاع عن حقوق البطّالين" على انتمائهم الوطني ، تعدّ الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة تطوّرًا ملحوظًا في المشهد السياسي الجزائريّ بسبب حجمها وانتشارها في عدّة ولايات في وقت قصير. صحيح أنّ هذا الحراك يغلب عليه الطابع المطلبي الاجتماعي، ولكنّه بدأ يأخذ أبعادًا سياسية، سواء على صعيد الشعارات أو المطالب.[1]

وتشير هذه الاحتجاجات إلى أنّ الشرعية الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي الجزائري هي شرعية الحفاظ على الأمن والاستقرار. وخلافًا لما أعلنه الرئيس بوتفليقة من إصلاحات سياسية وتنموية محلّية في ربيع 2011، فإنّ النظام لم يقدّم مبادرات سياسية تغيّر قواعد اللعبة السياسية، و لم يطرح النظام أيضًا مبادرات اقتصادية تنموية لرفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير فرص عمل جديدة بحيث تعالج الخلل والتفاوت التنموي بين المناطق، على الرغم من توافر فائض مالي.

المطلب الثاني :الإصلاحات السياسية للسنة 2012

جاءت الإصلاحات السياسية لسنة 2011 في الجزائر تجسيدا لخطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الموجه للأمة في 15 أفريل 2011، والذي أعلن فيه عن دخول البلاد مرحلة مفصلية ومصيرية للتغيير الهادئ وتقوية دعائم الديمقراطية، من خلال تطبيق برنامج إصلاحات سياسية عميقة، جاء الإعلان عن أولى إجراءاته في مجلس الوزراء في 3 فيفري 2011 بإقرار رفع حالة الطوارئ ، فيما بادر الرئيس بتعيين السيد " عبد القادر بن صالح " كشخصية وطنية مكلفة بإجراء مشاورات واسعة حول مختلف المحاور المحددة، في إطار برنامج الإصلاحات السياسية، وتم تعيين كل من الجنرال محمد تواتي والمستشار بالرئاسة السيد محمد علي بوغازي مساعدين لبن صالح، في إطار لجنة المشاورات السياسية التي عقدت من 21 ماي إلى 21 جوان 2011، اجتماعات استشارية مع الأحزاب والشخصيات الوطنية ومختلف فعاليات المجتمع السياسي والمدني، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في جملة من القوانين هي :نظام الإنتخابات ،و قانون الأحزاب ، والإعلام ، والجمعيات وكذالك قانون الولاية والبلدية ، وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة ،وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية هذه هي القوانين المقترحة للتعديل والمراجعة بما فيها مراجعة الدستور.[2]

وقد ظهرت مقابل هذه الإصلاحات العديد من الاتجاهات لتفسير مبادرة الإصلاح السياسي فالاتجاه الأول :يرجعها إلى إثنين أولهما الإنقسامات الحادثة ، داخل النخب التسلطية وفشلها في مواجهة المشكلات وثانيهما التغيرات في تطور وتنظيم المجتمع المدني الذي يؤدي إلى تفاعلات نتيجة وجود إدراك لدى هذه الصفوة بأهمية الإصلاح السياسي بالنسبة إلى بقائها واستمرارها في الحكم ،فضلا عن تفاعلات بين هذه النخب والمعارضة ،حيث وصل هؤلاء إلى إتفاق حول طبيعة الإصلاح وكيف يكون ناجحا[3].

---

[1] /_ الزبير عروس ،المرجع السابق ، ص 12 .

[2] /_ عبد الناصرجابي ،المرجع السابق ، ص 10 .

[3] /_ فتحي بولعراس ، " الإصلاحات السياسية في الجزائر بين إستراتيجيات البقاء ومنطق التغيير ". **مجلة المستقبل العربي** ،بيروت مركز دراسات العربية ،العدد 374، 2011، ص ص (12 -15) .

وإذا كانت المتغيرات الداخلية ذات الصلة بالبيئة الداخلية للنظام السياسي التسلطي تتحكم في نجاح الانتقال الديمقراطي ،فإن دور المتغيرات الخارجية ليس حاسما وسيقصر فقط على تأدية دور المحفز أو المسهل لعملية الإصلاح السياسي في دول العالم الثالث وتجدر الإشارة هنا إلى التدخل الخارجي من أجل تشجيع إحداث إصلاحات سياسية .

أما الاتجاه الثاني :فيرجع مبادرة الإصلاح السياسي إلى تغيرات في إدراك القيادة السياسية والنخب السياسية داخل هذا التنظيم الذي يكون قد اضطر إلى ذلك بعد أن شعر فعلا بتنامي قوة المعارضة السياسية والمجتمعية المطالبة بالتغيير وبتالي تكون هذه النخب قد وصلت إلى قناعة مفادها أنها إما أن تبادر إلى الإصلاح أو أن تضطر إلى ذلك مكرهة بفعل الضغط الداخلي أو إملاءت خارجية تهدد استقرار النظام السياسي .

ووفقا لهذا الاتجاه يكون النظام السياسي الجزائري قد بادر إلى الإصلاح السياسي بعد أن أدرك أن الاحتفاظ بالسلطة لأطول مدة ممكنة أكثر خطورة من نظام ديمقراطي حقيقي ،و يمكن أن يؤدي نمو الزمر داخل النظام مع ما يحمله ذلك من إمكانية حدوث إنقلاب إلى جانب اغتراب الجماهير و احتمالات حدوث إضراب واسع .

وشملت النصوص المعنية التي تم المصادقة عليها من قبل البرلمان، مشروع قانون الانتخابات، الأحزاب السياسية، الجمعيات، الإعلام، التمثيل النسوي في المجالس النيابية، التنافي مع العهدة البرلمانية وكذا مشروع قانون الولاية، وقد تم تكريس بعض هذه المشاريع الجديدة التي جاءت لتعزّز المسار الديمقراطي والتجربة التعددية في أولى المحطات السياسية الهامة التي ميزت المشهد السياسي ، والمتمثلة في الانتخابات التشريعية للعاشر ماي 2012، حيث عرفت هذه المحطة مشاركة 21 حزبا سياسيا جديدا، اعتمد بموجب قانون الأحزاب الجديد وتطبيق إجراءات النص الداعم لنسبة التمثيل النسوي في المج الس المنتخبة، وقد أسفرت نتائج التشريعيات التي شارك فيها ما لا يقل عن 44 حزبا سياسيا، وعرفت عودة حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارض إلى هذا المعترك السياسي ومن أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت مع مطلع العام 2012 جملة القوانين التي صادق عليها البرلمان والتي سنحاول التطرق إليها على النحو التالي:[1]

- إصلاح قانون الانتخابات 12-01: من باب الإصلاحات شكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات أساسا لعملية الإصلاح السياسي بإعتباره القاعدة القانونية التي تعبر عن المجال أو السوق السياسية التي تحدد القيمة العامة (السياسية ،القانونية الاجتماعية) لهذه الإصلاحات حيث أدخلت عليه بعض التعديلات أهمها : استحداث اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات [2]،وهي لجنة مستقلة تتشكل من ممثلي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات إضافة إلى ممثلي المترشحين الأحرار و من أمانة دائمة تتشكل من الكفاءات الوطنية ، علاوة على ذلك تم إنشاء اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات بحيث تنظر في كل التجاوزات التي تمس مصداقية وشفافية العملية الانتخابية وتنظر في كل خرق للقوانين

[1] / _ فتحي بولعراس ،المرجع السابق ، ص 16 .
[2] /_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات ، **الجريدة الرسمية** ، العدد الأول بتاريخ 14 جانفي 2012 ، ص ص(29-30) .

والقضايا التي تحيلها إليها ويمكن لهذه اللجنة تبادل المعلومات المتعلقة بالانتخابات مع الجنة الوطنية للمراقبة الانتخابات ،بالإضافة إلى تسيير الحملة الانتخابية مع عدم التدخل في صلاحياتها .

- وتتمتع هذه اللجنة بإستقلاليتها عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية ،بالإضافة إلى أنها وحسب المادة 168 من قانون الإنتخابات، أن هذه الجنة تتشكل حصريا من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية ، ويتم وضعها بمناسبة كل إقتراع [1].و تملك صلاحيات البت في النزعات ،كما أدخلت على القانون بعض التعديلات ،مثل رفع عدد نواب الغرفة السفلى للبرلمان من (389مقعد) إلى(462مقعد) وزيادة التمثيل النسوي في كل قائمة إلى (30بالمائة)،وتخفيض سن الترشح من ثمان وعشري (28) سنة ،إلى خمسة وعشرين (25)سنة وهذا في إطار تشبيب المجالس المنتخبة وتمكين الشباب من الدخول إلى المنافسة على مستوى كافة المجالس المنتخبة .
- توسيع حظوظ التمثل النسوي في المجالس المنتخبة: ويأتي هذا الإصلاح السياسي ضمن مسار تعزيز مكانة المرأة في المجالس المنتخبة،فقد نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثل المرأة في المجالس المنتخبة كأحد النقاط الأساسية التي رافع لأجلها الرئيس الجزائري ووزير العدل الطيب بلعيز طويلا أمام البرلمان والرأي العام رغم أن هذا الملف لم يشكل أولوية بالنسبة للرأي العام الجزائري أو حتى فئة واسعة من الطبقة السياسية بدليل الرفض الذي واجهه مشروع القانون أمام نواب البرلمان في صيغته الأولى هذا من جهة ومن جهة ثانية إلى خصوصية المجتمع الجزائري الذكوري الذي مايزال ينظر إلى خروج المرأة للعمل السياسي بهذا الحجم بشيئ من الريبة وعدم القبول في أحيان أخرى ،رغم المكانة التي تتمتع بها المرأة.

إلا أن قانون ت وسيع حظوظ التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة: اشترط تمثيل حصة نسائية في كل قائمة ،حيث نصت المادة (02) من قانون العضوي (03/12)[2] على ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحدد في القانون بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها وينتظر من هذا الإصلاح بروز الصوت النسوي ووجهة النظر النسوية إزاء العديد من القضايا التي تخص المرأة بوجه عام، وعليه فإن تدعيم تمثيل المرأة بهذا الشكل لم يكن وليد أولويات الإصلاح السياسي وإنما تطبيقا لأجندة غربية لليبرالية ،التي تجد شرعيتها في تقارير المؤسسات ومراكز الأبحاث الدولية وهذا ما يفسر الموقف الإيجابي للمراقبين الدوليين من مسألة تمثيل المرأة فالنظام الحاكم إستخدم تدعيم و تعزيز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة كسلعة سياسية ،يتم مبادلتها في سوق السياسية أساسها الفاعل الأجنبي للتخفيف من ضغوطه والبحث عن شرعية خارجية .

- قانون الأحزاب السياسية 12-04: يهدف هذه القانون إلى تمثيل أوسع لمختلف شرائح المجتمع ومحاربة كل أشكال التهميش والهيمنة السياسية ومن خلال توسيع التعددية الحزبية وتجديد النخب السياسية وجذب إطارات جديدة تسمح بمشاركة سياسية أوسع علاوة على تعريف الأحزاب السياسية و تحديد شروطها وكيفيات إنشائها وتنظيمها و عملها ونشاطها ليضع الإطار السياسي والقانوني الملزم للإدارة (وزارة الداخلية) بشأن اعتمادها أو رفض الأحزاب

---

[1] /_ المادة 168 من قانون الانتخابات 12-01 ، ص ص(30- 31) .

[2] /_ طارق عاشور ،**الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011:بحث في المقاربات العوامل وتحليل لمخرجات وواقع العملية** : الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع و الأفاق ،تبسة 22-23 أفريل 2013، ص 11.

السياسية وشرعنة عملها بحيث يعد سكوت الإدارة مثلا بعد إنقضاء الستين (60) يوما المتاح لها بمثابة الترخيص للأعضاء المؤسسين من أجل العمل على عقد المؤتمر التأسيسي للحزب السياسي،كما يكون قرار الرفض معللا تعليلا قانونيا ويكون قابل للطعن في أجل أقصاه (30) يوم من تاريخ تبليغ الرفض [1].

لقد عرقلت الإدارة ممثلة في وزارة الداخلية لسنوات طويلة اعتماد الأحزاب الجديدة لعدة حجج أو من دون تقديم أيّ حجة واضحة وكان الانطباع السائد أن هناك تواطؤا بين الأحزاب القديمة والإدارة لمنع ظهور أحزاب جديدة ،واحتكار الساحة السياسية الحزبية لصالح الوضع القائم ويطرح الفتح المفاجئ للباب أمام تأسيس الأحزاب الجديدة عدة تساؤلات ،فعلى الرغم من فتح المجال أمام تأسيس الأحزاب كحق مدني وسياسي مشروع لاينبغي أن يرتبط بظرف زمني ،إلا أن وزارة الداخلية احتفظت بحق البت في إعتماد الأحزاب ،وهي وزارة تابعة لحكومة شكلتها أحزاب الائتلاف الحكومي ،وتابعة لحساسيات حزبية معينة ،مما لا يصلح معه أن تكون صاحبة الحق في تقييد حرية تشكل الأحزاب وهو حق مكفول دستوريا لأنها ليست طرفا محايد

كما أن قانون الأحزاب يحتاج إلى المزيد من التعديلات لصالح تحسين المنافسة الحزبية ،وتوسيع دور الأحزاب كما أن هناك فرق بين التعددية الحزبية الشكلية والتعددية الفعلية ،فازدياد عدد الأحزاب ليس مشكلة وليس حلا في الوقت نفسه،لأن المؤسسات التمثلية هي أجهزة الفرز الحقيقة لمدى الانتشار الفعلي لهذه الأحزاب في المجتمع ،كما أن فتح المجال أمام أكثر من عشرين حزبا في لحظة قريبة ،هو أداة من أدوات الهندسة السياسية ،لتشتيت أصوات المعارضة الحزبية ،والعمل على رفع نسبة التصويت بجلب اهتمام الناخبين وراء هذه الأحزاب الجديدة ،ولكن هذه الأحزاب الجديدة لاتملك من الناحية الفعلية القدرات التنظيمية ولا المالية ولا الجماهيرية لتؤسس نفسها انتخابيا ، [2] ولتكون لها القدرة على المنافسة الانتخابية ،باستثناء تلك الأحزاب الجديدة التي ولدت من انشقاقات عن أحزابها الأصلية ،مثل حزب جبهة التغيير المنشق من حركة مجتمع السلم "حمس" (أحد أحزاب الائتلاف الحكومي)، وجبهة العدالة والتنمية برئاسة عبد الله جاب الله الذي سحبت منه الثقة في حزبين أسسهما سابقا، وهماحركة النهضة و حركة الإصلاح الوطني ، وجبهة المستقبل وحزب الفجر الجديد و الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية هي أحزاب سياسية أسسها منشقون أو ناشطون سابقون في كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي،الحزبين المتحالفين في الحكومة ويرتبطان بالنظام ،أو ما يطلق عليهما بحزبي الإدارة،كما أن العديد من هذه الأحزاب الجديدة ولدت بخطيئة أصلية ،فيلاحظ الانتشار السريع لفروع هذه الأحزاب على المستوى الوطني ،ليس بسبب وجود مناضلين وأنصار لها بل بسبب القيود على ترشح قوائم الأحرار للانتخابات ،مما دفع العديد من الحالات بمقابل مالي ،مما فتح المجال أمام الرشوة وشراءالاعتماد الحزبي الذي أصبح مصدر إمتياز لدى بعض قيادات الأحزاب على الفساد منذ ميلادها وأصبح المشهد السياسي يتميز بمفارقة جديدة تتمثل في أحزاب ولكن من دون مناضلين.

---

[1] /_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون العضوي رقم 12-04 المتعلق بالأحزاب السياسية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد الثاني ، فيفري 2012 ، ص ص (9-12).

[2] /_عبد القادر عبد العالي،**الإصلاحات السياسية ونتائجها بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر** .قطر : مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات،2012،ص 2. عل الرابط

http://www.dahaim-stitue.org/politicols science.2012.p 02.

قانون الإعلام 12-05: إن من الأمور المستجدة في قانون الإعلام مقارنة بالقوانين المنظمة لقطاع الإعلام السابقة يمكن أن نذكر من الناحية الشكل صدوره في شكل قانون عضوي وميزة القانون هي أنه قانون يتعلق بتطبيق الدستور فيما يخص مجال تنظيم السلطات العمومية وهو يشمل السياسية الطويلة الأمد المتبعة في قطاع يعتبر إستراتيجيا في نظر المشرع .

إلغاء الباب المتعلق بالأحكام الجزائية كان عنصر ثابت في قانوني الإعلام (82-90/01-07) وتسميته بالمخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي وهو الباب الذي لم ترد فيه أية إشارة لعقوبة الحبس ،بينما كانت كل العقوبات في شكل غرامات مالية وقد كان هذا الباب مثار جدل بين السلطة و رجال الإعلام ،فكل القوانين ومسودات مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلام ، [1]كانت تنعت بقوانين العقوبات نظرا لما تضمنته من عقوبات تحد من حرية الصحفي في تناوله للخبر و معالجته للموضوع خوفا من الوقوع تحت طائلة إحدى المواد المنصوص عليها في قانون الإعلام ، و إنشاء سلطتي ضبط الصحافة المكتوبة والسمعي البصري قصد تعويض المجلس الأعلى للإعلام الذي تم حله سنة1993 .

إن سلطتي الضبط المنصوص عليهما في قانون 12-05 جاءتا لتنظيم كل واحدة منهما قطاعا بعينه ويمتد عملهما إلى الإعلام الإلكتروني ، كل واحدة في حدود اختصاصها ،إلا أن و جود مجلس تناول هذا القانون لأول مرة بالحديث المبثوث عبر شبكة الإنترنيت والذي يجسد من خلال الصحافة الإلكترونية التي قام بتعريفها ووضع ضوابط لعملها وهو يشير إلى مواقع الصحف و المجلات ذات الطابع الإخباري والصحفي ،واستثنى المواقع الرسمية ومواقع الشركات والهيئات العمومية والخاصة والمنتديات والمدونات الشخصية.

ولعل أهم ما تضمنه القانون العضوي المتعلق بالإعلام هو فتح مجال الإعلام السمعي البصري للقطاع الخاص الوطني وقد أشارت المادة (61) إلى المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري ،على أن تمارس نشاطها وفقا لهذا القانون والتشريع المعمول به [2].

وبغرض أخلقة العمل الإعلامي خصص الفصل الثاني من الباب السادس من القانون الجديد (12-05) تأكيده في المادة

(94) [3]منه على إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة ، و هو جهاز وجد في السابق بمبادرة من الصحافيين الجزائريين منذ بداية الألفية دون وجود سند قانوني لإنشائه ولكن جملة من المشاكل على رأسها الجانب المادي و فتقره للسلطة القانونية الملزمة عجلتا بزواله بعد عهدة واحدة دامت أربع سنوات ، ومن هنا فإن الملاحظ أن ما جاء في قانون الإعلام كان الغرض منه تدارك النقائص التي حالت دون استمرار هذا الجهاز في نشاطه .

---

[1]/ عبد القادر قندوز و محمد الطيب الزاوي ،**الإصلاحات الإعلامية في الجزائر** . ورقة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة وإشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر ، ورقلة ، 24 أفريل 2012 ،ص ص (4- 5) .

[2] / عبد القادر قندوز ،محمد الطيب الزاوي ،المرجع السابق، ص ص (7-8).

[3] /_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .القانون العضوي رقم12-05 المتعلق بالإعلام ، **الجريد الرسمية**،العدد الثاني ، الصادر 14فيفري2012 ،ص ص (21- 25)

فمن الإجراءات الجديدة أيضا ما نصت عليه المادة (95) من الفقرة الثانية : أن يستفيد المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة من دعم عمومي لتمويله مما يجعله هذا الجهاز بعيدا عن ضغط مختلف الوسائل الإعلامية أما الإجراء الثاني وهو ذو أهمية كبرى ، وهو ما ورد في في المادة (79) والتي جاء في نصها (يعرض كل خرق لقواعد وآداب وأخلاقيات مهنة الصحافة صحبه إلى عقوبات يأمر بها المجلس الأعلى للأدب وأخلاقيات مهنة الصحافة .كما تضمن هذا القانون جملة من نقائص فقد ركز هذا القانون بالأساس على الصحافة المكتوبة كما أن القانون يشير إلى الحق في الإعلام في حين أن مطالب بعض الأكاديميين والإعلاميين تدعو إلى ترسيخ الحق في الاتصال، فحين أن هذا الحق يتطلب وحسب تعريف إبراهيم إبراهيمي مناخا ديمقراطيا وانفتاحا أكبر للمؤسسات الصحافية على المواطن.

قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية:شكل هذا القانون أحد محاور الإصلاح السبعة التي أقرها الرئيس في خطابه الذي وجهه للأمة في عام 2011،و يقصد بالتنافي في مفهوم القانون العضوي رقم (12 -01)الذي يحدد حالات التنافي مع العهدة الانتخابية الجمع بين العضوية ،في البرلمان وعهدة انتخابية أخرى ،أو بينهما وبين المهام أو الوظائف أو الأنشطة المحددة في القانون،وهو الأمر الذي ركزت عليه بعض الفواعل السياسية من خلال مقترحاتها للإصلاح حول مشروع قانون حالات التنافي ،بتنافي حالة رجال الأعمال مع العهدة البرلمانية ومنعهم من دخول الساحة السياسية إلا أن القانون جاء مغاير لطموحاتهم[1] .

في الأخير يعتبر الإصلاح الذي بادرت به السلطة عن استبدال مجموعة من القوانين بقوانين أخرى في حين أن الإشكال الحاصل ليس في القوانين ،بينما في تطبيق القوانين والقيود التي تفرضها السلطة على الكثير من القضايا هذا من جهة ،من جهة أخرى الإصلاحات التي جاءت من السلطة التهدئة الجبهة الاجتماعية التي شهدت غليان شعبي عنيف جراء الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية المتدهورة ، لم تكن مطلب شعبي ،بينما السلطة تقابل ذلك ، بإصلاحات سياسية .

[1] /_ عبد القادر عبد العالي ،المرجع الس
ابق ، ص 3-4.

خلاصة

الفصـــــــــــــــــــــــــل الثـــــــــــــــــــــــــــــاني :

أن فكرة توحيد الدولة الذي عرفته الجزائر خلال فترة الاستقلال هو الذي دفع السلطة السياسية إلى إخضاع النسيج الإجتماعي للدولة و قد تضمن هذا الإخضاع عدم الاعتراف بالاختلافات اللغوية و التناقضات الإجتماعية والثقافية داخل المجتمع .

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة 1962الى 1989عدد من التيارات المتصارعة البربرية ،اليسارية ، الإسلامية التي طالما كانت تبحث عن تعبير عن نفسها و بحكم غلق قنوات التغيير، فقد خلق هذا الجو من الاختلافات والتناقضات ما جعل هذه الحركات تلجأ إلى الأساليب السرية قصد التعبير عن مطالبها في الوقت الذي منعت فيه تشكيل أي تنظيم سياسي أو التعبير الحر من المنابر الإعلامية .

ظهرت الحركة الاحتجاجية في الجزائر مع الصراع الفكري حول أزمة التعريب بين تيارين مختلفين أحدهما مفرنس يدعو الى سيادة اللغة الفرنسية بإعتبارها وسلة العلم والتقدم ،وتيار معرب يعتبر اللغة العربية أحد مقومات الشخصية الجزائرية ،هذا الصراع الذي عرف العديد من محاولات الإحتواء من طرف السلطة التي طرحت قانون تعميم اللغة العربية الذي تم تجميده ، ،ثم إعادة إقرار مبدأ استعمال العربية كلغة رسمية .

تبنت الحركة الثقافية الأمازيغية الأسلوب الإحتجاجي لتأثير على السلطة السياسية من خلال مسيرات و مظاهرات إحتجاجية في مواجهة إقصاء الأمازيغية من المشروع الثقافي للدولة الجزائرية ، فقد شكلت المظاهرات وغيرها من وسائل الضغط على السلطة الطريقة الأنسب لنقل مطلبها و هو الاعتراف باللغة و الثقافة الأمازيغية ،إن السلوك الاحتجاجي الأمازيغي الذي لم يتوقف رغم أنه إفتقد التنظيم في مراحله الأولى وتراوح بين السلم والعنف في رفع مطالبه الإ أنه أثر على السلطة السياسية التي إستجابة في وقت كانت تريد فيه إنهاء الأزمة ، وقد عرف حراك الثقافي الأمازيغي إصلاحات سياسية جزئية متتالية فبد الإعتراف به البعد الأمازيغي تواصل الاحتجاج إلى غاية إقرار دسترة اللغة الأمازيغية .

وقد عرفت الجزائر نتيجة الانغلاق السياسي و الاختناق الاقتصادي الذي تولد عنه إنفجار شعبي في 05أكتوبر 88و أدى ذلك إلى تطور الحركات الإحتجاجية ،جيلين جيل أول مارس الحراك الاحتجاجي في ظل الأحادية ،لكن الجيل

الثاني ومن الظواهر المثيرة في تطور الحركات الإحتجاجية هي أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ و بعد إقرار التعددية الحزبية كانت من بين أولى الأحزاب التي تقود إحتجاجات وتوجهها ، فقد كان ميلاد جيل إحتجاجي تقوده وتنظمه الأحزاب السياسية المعارضة وقد استعملت وسائل ضغط مختلفة فمن ،ممارسة الإضرابات إلى تنظيم المسيرات ، إلى العصيان المدني .

كما عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية والى غاية السنوات الأخيرة تنظيم حركات إحتجاجية تتأرجح بين التنظيم والعفوية أحياننا وبين المدن والأرياف من حيث إمتدادها ،تحمل مطالب إجتماعية و إقتصادية يمتد تاريخها إلى الثمانينات فهي متجذرة في المجتمع الجزائري وليست قضية آنية بالإضافة إلى دور الحراك الخارجي ،في رفع المطالب المجتمعية إلى السلطات السياسية التي لا تستجيب إلاحين تحس بالخطر ،هذه السلطة التي قامت بطرح مجموعة من القوانين في مطلع 2012 اهمدئة الغليان الشعبي الذي ساعد على إشعاله الربيع العربي ،كعامل خارجي ،كان دوره بارز من خلال المطالب الشعبية التي كانت تبحث عن التغيير .

إن الإصلاح السياسي يرتبط إرتباطا وثيقا بالحركات الإحتجاجية ، فهو يعبر عن التغيير ، وهي تسعى للتغيير فهما جزئين أحدهما يكمل الأخر ،لكن يبقى للسلطة السياسية والنخب الحاكمة طريقتها في التعامل مع الإصلاح ، وتعامل مع الحركات التي كثير ما تتعرض للقمع والعنف ،بينما أغلب الإصلاحات مفروضة من قبل السلطة ، دون أن تراعي المطالب الشعبية .

الخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاتمة

لقد توالت وتتابعت الحركات الإحتجاجية في الجزائر منذ نهاية السبعينيات القرن الماضي في ظل الأحادية التي سيطر الحزب فيها على مختلف التيارات ومختلف الصراعات وقمع النظام حينها حرية التعبير و لم يعترف بظاهرة التحزب التي كانت موجود لكنها مقموعة ،أو الاعتراف بالتعدد اللغوي أو الثقافي .

لم تؤثر الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية السبعينيات ،بشكل المطلوب منها في إحداث تغيرات أو فرض إصلاحات سياسية باعتبارها الأسلوب الأنسب للحركات الإجتماعية التي تريد إحداث تغيير ، فالحركة الاحتجاجية الثقافية التي عرفتها الجزائر خلال الفترتين الأحادية و التعددية لم تؤثر بمطالبها المرفوعة للسلطة الى غاية أحداث 2001 ، أين إستجابة السلطة لهذا المطلب بعد الأزمة ، ومن هنا فالسلطة السياسية أو الحكومة تستجيب أثناء الأزمات .

شكل الحراك الإحتجاجي الذي فرضته السلطة السياسية، على المجتمع في 05أكتوبر1988 ، نقطة تحول حاسمة في تاريخ الجزائر إلا أنه حسب الظروف التي مهدت له لم يكن حركات احتجاجية ، لأن الأزمة تم فرضه بإرادة السلطة السياسية، لأنها تريد تمرير إصلاحات سياسية ،وليس مطالب شعبية

تبرز الإصلاحات السياسية التي تم تقديمها للمجتمع ،إرادة السلطة والنخبة الحاكمة في الإصلاح وتغيير ولا تعبر عن مطالب الشعب خاصة خلال تلك الفترة الحرجة ،فالمطالب الشعبية على العكس لم تكن مطالب سياسية ،بقدر ما هي مطالب إجتماعية و إقتصادية ، ورغم ذلك فإن الإصلاحات التي تمت خلال تلك الفترة لم تحمل معها أي تغيير ،لأن القيود التي لاتزال مفروضة على تلك القوانين .

إن سياسية التهميش والإقصاء و الإختناق الإقتصادي و الضغوطات الإجتماعية لايتولد عنها إلا انفجار شعبي وهو الأمر الذي تم ترتيبه بإحكام من أجل الدفع بعجلة الإصلاحات السياسية بعد أن عرفت البلاد حراك مجتمعيا عنيفا قادته التيارات التي كانت معارضة و تنشط في الخفاء بعد تعبئة جماهيرية كبيرة بالإضافة إلى ظروف إقتصادية وإجتماعية مساعدة .

كانت الظرف المناسب لإصدار تعديلات دستورية وإصلاحات كانت عميقة ،نتيجة البحث عن تعددية سياسية وأخرى حزبية ،نشطتها الجبهة والتي قادت حراك إحتجاجيا مطلبيا داعيا للتغير الجذري ،كان أكثر تنظيمنا وأكثر تأثير من غيره لما عرفته من تنظيمنا للمسيرات ،وإضرابات ، وإعتصامات في الساحات العمومية و التي كانت تحمل في خطابها مطالب المجتمع الداعي إلى التغيير والإصلاح ،رغم أن المطالب المرفوعة كانت إجتماعية محضة ،إلا أن النظام ومخرجاته ،كانت سياسية ، إن الإصلاحات التي بادرت بها السلطة السياسية في نهاية الثمانينات أو ماجاء بعدها من اصلاح سياسي ليس مطلب الشعب لكن السلطة تمرر إصلاحاته أثناء ،المراحل الحرجة .

إن الحركات الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر خلال العام 2011 لم تكن مطالبها سياسية ، فقد كانت مطالب إجتماعية تنادي ، بتحسين الأوضاع المعيشية ، و إرتفاع الأسعار ،السكن ، والشغل ... الخ الإ أن المخرجات كانت سياسية ، وهذا يعبر عن إرادة السلطة في إستبدال قوانين بقوانين أخرى .

إن التعددية الحزبية ،أو زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ،أو حرية التجمع لم تكن مطالب شعبية ،لكن أثر الحراك الذي عرفته الجزائر أفرز ما هو مغاير للمطالب الشعب، فالسلطة تستجيب أثناء الأزمات وتصلح بالطريقة التي تجسد مصالحها

ونستخلص من الدراسة مايلي :

إن الحركات الإحتجاجية في الجزائر لم تصل بعد لتحقيق المطلوب منها ، لأن الحركات الإحتجاجية التي لها تقاليدها تحقق التغيير وتحدث إصلاحات سياسية بتأثير على صانع القرار ،أو النخب الموجودة في الحكم ،وهي تنطلق من الأسباب و الأوضاع التي تمهد للاحتجاج ، فرغم توفرها في الجزائر إلا ضعف التنظيم وغياب الوعي ، يقلق من تأثيرها ويبعدها عن تحقيق الاصلاح السياسي الذي تسعى من خلاله لتحسين الأوضاع .

أغلب الحركات الإحتجاجية في الجزائر هي حركات ذات مطالب إجتماعية إقتصادية ، في نفس الوقت تقابلها السلطة السياسية ،إما بالقمع أو الإحتواء ،كما أن السلطة السياسية في الجزائر تقابل الحراك الإحتجاجي،بإصلاحات سياسية إما

قائمـــــــة المراجع

1/ الكـــــــــــتب

:الكتب باللغة العربية

1 - الصيداوي ، محمد منجي ، **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** .لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية ،الطبعة الثالثة ،1984.

2 - العمر ،معن الخليل،**الحركات الاجتماعية** .رام الله :دار الشروق لنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى2010 .

3 - بوكرا ، إدريس،**تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الإستقلال من خلال الوثائق والنصوص**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1994 .

4 - بوقفة ،عبد الله،**القانون الدستوري تاريخ ودساتير الجمهورية الجزائرية** .الجزائر:دار الهدى،2008 .

5 - بوشعير ، سعيد ،**النظام السياسي الجزائري**.الجزائر:دار الهدى،1990.

6 - بن محمد ، علي ،**معركة المصير و الهوية في المنظومة التعليمية** .الجزائر:دار الأمة،الطبعة الأولى ، 2001.

7 - بن عبد الله، محمد ،**المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح** .الجزائر ، دار الغرب للنشر،2010.

8 - بن خرف الله، الطاهر، **النخبة الحاكمة في الجزائر(1962-1989)**،الجزائر :دار الأمة ،الطبعة الأولى،2001 .

9 - بلحاج ،صالح ،**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2012 .

10 -برمة عمر، **الجزائر في المرحلة الانتقالية مواقف وأحداث** .الجزائر:دار الهدى، 2001.

11 -جابي ،عبد الناصر،وآخرون ، **المجتمع و الدولة في الوطن العربي** ،القاهرة،مركز البحوث العربية،1998 .

12 -دبلة ، عبد العالي ، **الدولة الجزائرية الحديثة** .الجزائر:دار الفجر للنشر،الطبعة الأولى،2004 .

13 -زبيحة المحامي،زيدان ، **جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة** .الجزائر:دار الهدى،2009.

14 -حاروش ،نور الدين ، **قراءات في تاريخ الجزائر الحديث .** الجزائر :دار الأمة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ،2011 .

15 -لونيسي ، رابح ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ.الجزائر**:دار المعرفة،الطبعة الأولى 2012.

16 -مناصرة ،عز الدين ،**المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب** ،الجزائر:دار الشروق للنشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،1999 .

17 -سلاطنية ، بلقا سم و جهيدة ،سامية ، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري** _.الجزائر :دار الفجر للنشر،2008.

18 -سعدي ، عثمان، **التعريب في الجزائر كفاح شعب ضد الهيمنة الفرانكفونية**.الجزائر:دار الأمة للطباعة و الترجمة ،1993.

19 -صدوق ،عمر.**آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1995 .

20 -قنان ،جمال ،**قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** .الجزائر ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1999.

21 -خضير ،إدريس ،**موقف سياسية** .الجزائر:دار الغرب للنشر والتوزيع ،2002 .

ب/الكتب باللغة الأجنبية

1- Dumas Bernard et Séguier Michelr, **construire des actions collective** liyon, Edition :de velopper les solidarités ,1997.
2- lesaout Didier et roll inde marguerite ,**émeutes et mouvements sociaux au maghreb** ,paris, Edition: karthala,1999 .

2 - **المجـــــلات**

ا - المجلات باللغة العربية:

1 - إبراهيمي ،الطاهر ،نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر الدواعي و الإمكانيات رؤية تحليلية ،بسكرة ،**مجلة العلوم الإنسانية** ،العدد العاشر،2010 . ص ص(1-15).

2 - البيومي غانم، ابرهيم ، الحركات الاحتجاجية تحولا ت البنية وانفتاح . مفاهيم ومصطلحات ، **مجلة المستقبل العربي ، العدد 45** ، 2004 .

3 - بوضياف ، محمد ،الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988 .بسكرة :**مجلة العلوم الإنسانية** ،العدد 11 ،ماي2007. ص ص(1 -32) .

4 - بلعور ، مصطفى ،**الإصلاحات السياسية في الجزائر1988-1990**. جامعة ورقلة: **مجلة دفاتر السياسية و القانون** ، العدد الأول جوان ،2009 .

5 - جابي ،عبد الناصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر .**مجلة المستقبل العربي** ،العدد 191 ، جانفي 1995 .

6 - ____، ____ ،جيل الثورة قضى على طموحات الشباب في قيادة البلاد .الجزائر : **جريدة الجزائر الجديدة** ، العدد 16، جويلية2012 .

7 - ____ ، ____، الإصلاحات السياسية بين الحقيقة والوهم ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 59،2012 .

8 - _____،____، الإصلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية ،الجزائر ،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد ،2012 .

9 - _____،_____ ،التعددية السياسية في الجزائر –الواقع والأفاق. عمان: ورقة مقدمة للندوة التي نضمتها جامعة أل بيت والمعهد الدبلوماسي الأردني حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية،18-19ماي 1999.

10 - زياني صالح ، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية .جامعة باتنة، **دفاتر السياسية والقانون** ،عدد خاص أفريل2011 .ص ص (1 -16).

11 - عمرو ،سعد الدين ، الحركات الإحتجاجية في الثورات العربية ، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد 86،2012 .

12 - عروس ،الزبير ،الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية . **السياسية الدولية**،العدد 59، 2011 . ص ص (1-10).

13 - غرايبة، إبراهيم ، ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟ . **مجلة العصر** ، العدد 16،مارس2007 .

14 - هويري ، يس، إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة :قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري.الجزائر :**مجلة الإرشاد** ،العدد الأول ، 2011 .ص ص (1- 5)

15 - صحراوي، عز الدين، اللغة العربية في الجزائر:التاريخ والهوية .جامعة بسكرة:**مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية** ،العدد الخامس ،جوان2009 . ص ص(1-9).

3- الوثـــــــائق الرسمية

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون عضوي رقم (12 – 01) المتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 جانفي2012.

2 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون عضوي رقم (12-03)المتعلق بتحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ، **الجريدة الرسمية**، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2013 .

3 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون عضوي(12- 04) المتعلق بالأحز اب السياسية، **الجريدة الرسمية**، العدد الثاني،الصادرة بتاريخ 14 فيفري2012.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون عضوي رقم (12 – 05)المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، العدد الثاني ، الصادرة بتاريخ 14 فيفر2012 .

د- دراسات غير منشورة

ا - الأطروحات والمذكرات

1 - باي ، أحمد ،**أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية :دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر** .جامعة الجزائر: (رسالة دكتورا ه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري ،2006).

2 - بوضياف ، محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ،الجزا ئر :رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسة والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ،2008).

3 - بلعور ، مصطفى، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية :دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**.الجزائر : (رسالة دكتوراء ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ،2010).

4 - بن حمادي، عبد القادر، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر .** الجزائر (رسالة دكتواره،

جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ،2009) .

5 – طعيبة ، أحمد . **دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي** .حالة الجزائر :(رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري ،الجزائر،2007).

6 – شطيبي ، حنان ،**الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية** .الجزائر : (رسالة ماجستر، جامعة منتوري قسنطينة، مدرسة الدكتوراء ،تخصص تسير الموارد البشرية،2012)

ب– الملتقيات

1 – بوشقورة ، هبة ، "الإصلاح السيا س ي: مقارب ة نظرية تأسيسة للمفهوم ".**الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر:الواقع والأفاق** ، تبسة: 22–23 أفريل 2013.

2–لطيف،لبنى ، " طبيعة النظام السياسي في الجزائر قبل إقرار التعددية السياسية "الصراع حول الأزمة" . **الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**،جامعة بسكرة ،12-13أفريل 2010.

3–مفتاح ،عبد الجليل ، "الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر" . **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر**، جامعة بسكرة،12-13 أفريل 2010.

4–عاشور ،طارق ، "الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011:بحث في المقاربات العوامل وتحليل لمخرجات وواقع العملية ". **الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق** . جامعة تبسة : 22-23 أفريل 2013 .

5 –علوش، فريد ، " مظاهر التحول التحول الديمقراطي من خلال حكم الرئيس بوتفليقة ". **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر** ، جامعة بسكرة ،12-13أفريل 2010.

6 - عمير، سعاد ، "محددات الإصلاح السياسي " **. الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق** ،جامعة تبسة 22-23 افريل 2013

7 - عمراني ،كربوسة و عنكوش ،نور الصباح ، "مظاهر التحول الديمقراطي من خلال حكم الرئيس بوتفليقة " . **ملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر** ،جامعة بسكرة 12-13أفريل 2010 .

8 -قندوز، القادر ، الزاوي ،محمد الطيب ،الإصلاحات الإعلامية في الجزائر . **ورقة مقدمة في إطار اليوم الدراسي حول الإصلاحات السياسية الجديدة وإشكالية الاستقرار الداخلي في الجزائر** ، جامعة ورقلة ، 24أفريل 2012 .

9 -قسايسة ، إلياس ، ركاش ،جهيدة ، الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق ، **الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات السياسية في الجزائر :الواقع والأفاق**، تبسة ، يومي22-23أفريل 2013 .

4- الـــــــوثائق الإلكترونية

1 -الشوبيكي، عمر ،الحركات الإحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والإجتماعي ،القاهرة : **المنتدى العربي للدراسات** . ،2010 ،ص5-6 على الرابط http: //www .goodreads.com

2 - بوحوش ،عمار ،الإصلاحات السياسية في الجزائر. الجزائر : **دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ،2012/12/22 .

3 - جابي ، عبدالناصر، الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم ،مركزة الجزيرة للدراسات،2011.الرابط . **http:// arbsfordemocrace.org**

4 - (.....)،(.....) ،الحركات الاجتماعية في الجزائر، الدوحة : **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012 :على الرابط: http://arbsfordemocrace.org/democracy/page

5 - مصباح ، محمد ،للأمازيغية في المغرب جدل الداخل والخارج ،الدوحة :**المركز العربي للأبحاث دراسات السياسية،أكتوبر 2011 .على الرابط**

http://www.dahaim.com.

6 - عبد العالي ،عبد القادر،الإصلاحات السياسية ونتائجها بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر قطر: **مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات**، 2012.على الرابط : **http://www.dahaim stitute.org /politicols sceince.**

7 - عبود ، مصطفى، أميمة ،مفهوم الإصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي الليبرالي منتديات السعودية : httpt//www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.4/4/2010.

8 – عمرو، سعد الدين ، الحركات الإحتجاجية في الثورات العربية **،مجلة الدراسات الفلسطينية** ،العدد86 ،2012 .على الرابط . http://www.palestine-studies.org

9 – وهبة، ربيع ، الحركات الإحتجاجية تجارب **ورؤى** .القاهرة : المنتدى العربي للدراسات ،2010، ص ،ص (12-15) .على الرابط. http://www.goodreas.com

10 – المدونون الأحرار **،مفهوم الحركات الإجتماعية** .2011/10/31، ص12.على الرابط www.emasc.com/content.31/10/2011.p12.

11– http: //www.islamonline.net/Arabic/ mafaheem/2004.

12– http://www.emasc.com/content.asp?Conten.

13–
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.4/4/2010page no22.

5 – الموسوعات :

1– الكيالي عبد الوهاب (وآخرون)،الموسوعة السياسية ،ال جزء الأول ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة،1994 .

الفـــــــــــــهرس

مقدمـــة 1

الفصل الأول:الإطار النظري للحركات الاحتجاجية والإصلاح السياسي.....5

المبحث الأول:الحركة الإجتماعية وخصائصها 6

المطلب الأول : تعريف الحركة الإجتماعية 6

المطلب الثاني: خصائص الحركات الاجتماعية 8

المبحث الثاني:الحركات الإحتجاجية وأسبابها 8

المطلب الأول:تعريف الحركة الاحتجاجية.....8

المطلب الثاني :أسباب الحركات الاحتجاجية.....9

المبحث الثالث:الإصلاح السياسي ودوافعه.....13

المطلب الأول :تعريف الإصلاح السياسي.....13

المطلب الثاني: دوافع الإصلاحات السياسية.....15

خلاصة الفصل الأول 19

الفصل الثاني :أثر الحركات الاحتجاجية على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر..... 20

المبحث الأول:الحركة الاحتجاجية الثقافية 21

المطلب الأول: أزمة التعريب 21

المطلب الثاني:الحركة الاحتجاجية الثقافية.....24

المبحث الثاني:الحركة الاحتجاجية في مرحلة التحول الديمقراطي..... 28

المطلب الأول:أزمة أكتوبر1988 28

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية بعد أزمة أكتوب1988.....33

المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الاقتصادية..... 37

المطلب الأول :الاحتجاجات الاجتماعية الاقتصادية 37

المطلب الثاني: الإصلاحات السياسية الجديدة2012.....45

خلاصة الفصل الثاني.....51

الخاتمة.....53

المراجع.....55

الفهرس.....61